



PROVISIONAL

A/41/PV.48  
30 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد عثمان (الصومال)  
(نائب الرئيس)  
شم : السيد طومسون (فيجي)  
(نائب الرئيس)

- اعتماد جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : رسالة من رئيس لجنة المؤتمرات [٨] (تابع)

- التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية [٢٧]

(أ) تقرير الأمين العام  
(ب) مشروع القرار

- السنة الدولية للسلم [٢١]

(أ) تقريرا الأمين العام  
(ب) مشروعا القرارين  
(ج) تعديلات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza الحرس على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٥٤٢١٧ 86-64336/A

Digitized by UNOG Library

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد عثمان (المومال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إعتماد جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : رسالة من رئيس لجنة المؤتمرات

(A/41/595/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو الأعضاء الى أن يوجهوا

انتباههم الى الوثيقة A/41/595/Add.2 التي تتضمن رسالة من رئيس لجنة المؤتمرات

الى رئيس الجمعية العامة بتاريخ ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ .

وكما يعلم الأعضاء فإن الجمعية العامة رأّت في الفقرة ٣٤ من مقررها ٤٠١/٣٤ ،

أنه لا يسمح لأي جهاز فرعي للجمعية العامة بأن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء

انعقاد دورة عادية للجمعية العامة ما لم تأذن الجمعية صراحة له بذلك . وكما هو

موضح في الرسالة التي أشرت اليها لتوي ، أوصت لجنة المؤتمرات بأن يصرح للجنة

نفسها بالاجتماع أثناء انعقاد الدورة الحالية للجمعية العامة . هل لي أن أعتبر أن

الجمعية العامة تعتمد هذه التوصية ؟

تقرر ذلك .

البند ٢٧ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية

(أ) تقرير الأمين العام (A/41/542)

(ب) مشروع القرار (A/41/L.7)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مطروح على الجمعية العامة في

هذا الصدد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.7 .

أعطى الكلمة لممثل بنن الرئيس الحالي للمجموعة الافريقية ، لعرض مشروع

القرار A/41/L.7 .

السيد أوجوما (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني ويسعدني

أن أعرض مشروع القرار A/41/L.7 نيابة عن المشتركين في تقديمه ومنهم بلدي ، وهو بعنوان : "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية" .

وجريا على العادة المتبعة ، فإننا نتناول هذا العام أيضا مشروع قرار يقيم التعاون المفيد على نحو متبادل بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية . ويغطي ذلك التعاون ، الذي يتزايد عاما بعد عام ، كل أنشطة الأمم المتحدة كما يظهر من تقرير الأمين العام الشامل ، وهو أمر ترحب به جميع الوفود الأفريقية في الأمم المتحدة .

واتخاذ قرار في هذا العام بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية له في رأينا أهمية خاصة نظرا للعمل المثمر الذي أنجزته الأمم المتحدة أثناء الدورة الأربعين للجمعية العامة لخدمة قضية أفريقيا بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية . وكما يعلم الأعضاء فقد استجابت الأمم المتحدة استجابة طيبة للغاية لنداء منظمة الوحدة الأفريقية ، فاتخذت القرار ٤٠/٤٠ الصادر في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، وعقدت دورة استثنائية للجمعية العامة في الفترة الواقعة من ٢٧ أيار/مايو إلى أول حزيران/يونيه ١٩٨٦ لكي تناقش للمرة الأولى في تاريخها المشاكل الاقتصادية لمنطقة بعينها وهي أفريقيا .

ولم يكن في الوسع اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ كبرنامج أساسي للتعاون المثمر بين أفريقيا وبقية المجتمع الدولي إلا بالتزامن غير المسبوق الذي أظهره المجتمع الدولي مع القارة الأفريقية .

ونحن إذ نرحب بالجهود المبذولة في إطار منظمة الوحدة الأفريقية والسدول الأفريقية وكذلك في الأمانة العامة للأمم المتحدة وجميع الوكالات الداخلة في المنظومة لتنفيذ البرنامج تنفيذًا فعالًا ، وبعملية المتابعة وتعبئة الدعم من جانب المجتمع الدولي ، نفتنم هذه الفرصة باسم المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة لكي نؤكد

إعرابنا عن الامتنان والتقدير للمجتمع الدولي بأسره على الجهود المشكورة التي بذلها وما زال يبذلها لتنفيذ الأهداف التي حددتها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .  
وتشكل مسألة تمفية الاستعمار تمفية كاملة في افريقيا والقضاء على نظام الفصل العنصري البغيض في جنوب افريقيا موضوعا آخر يثير قلق قارتنا العميق .

وهنا نرحب مرة أخرى بالتعاون الوثيق الذي لا يزال سائدا بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية . فبناء على طلب من منظمة الوحدة الأفريقية قامت بالاشتراك مع الأمم المتحدة في حزيران/يونيه الماضي ، بتنظيم مؤتمر عالمي معني بغرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا العنصرية عقد بهاريس . كما شاركت منظمة الوحدة الأفريقية مشاركة فعالة في اعمال مؤتمر الأمم المتحدة الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا الذي عقد في فيينا في الفترة الواقعة من ٧ الى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، وكذلك في اعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تناولت نفس المسألة والتي عقدت بنيويورك في أيلول/سبتمبر من هذا العام .

إننا ندرك أن التدهور الخطير في الحالة في جنوب افريقيا ، الذي يعزى الى الاصرار المتعنت الاخرق من جانب نظام بريتوريا على انتهاجه لسياسة الفصل العنصري اللانسانية في جنوب افريقيا ، واحتلاله غير المشروع لناميبيا واعمال العدوان العسكري وزعزعة الاستقرار المستمرة ضد الدول المجاورة ودول خط المواجهة ؟ لا يزال يمثل واحدة من أهم المسائل التي توليها الجمعية العامة اولوية مطلقة .

إن مشروع القرار المطروح هنا تناول علاقات التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من جهة ومنظمة الوحدة الأفريقية من جهة أخرى ، وهو يتضمن ١٦ فقرة في الديباجة و ٢٦ فقرة في المنطوق . وتشير الديباجة - كالمعتاد - الى القرارات السابقة للأمم المتحدة بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية . وتحيط علما بالقرارات والمقررات التي اتخذها مؤتمر رؤساء دول وحكومات تلك المنظمة في دورته العادية الثانية والعشرين المعقودة في آديس أبابا . ويحيط أيضا علما بالبيان الهام الذي أدلى به الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية في الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة . وتغرب الجمعية العامة عن قلقها العميق للحالة الاقتصادية الخطيرة المتدهورة في افريقيا وتدهور الحالة في الجنوب الافريقي الناجمة عن الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

كما تحيط الجمعية العامة علما بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا وبرنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، الذي إعتدته منظمة الوحدة الافريقية . وتعرب عن ارتياحها للتأييد الذي أولاه المجتمع الدولي للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . والجمعية العامة أيضا يساورها بالغ القلق ازاء خطورة حالة اللاجئين في افريقيا وتؤكد على الحاجة العاجلة الى المزيد من المساعدة الدولية لبلدان اللجوء الافريقية .

أما في الجزء الخامس بالمنطوق ، فيحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، وتثني على جهود الأمين العام الرامية الى تعزيز هذا التعاون . كما تؤكد الجمعية العامة من جديد على تصميم الأمم المتحدة على العمل الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية في سبيل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وترحب بجهود منظمة الوحدة الافريقية لتعزيز التعاون المتعدد الاطراف بين الدول الافريقية .

وتطلب الجمعية العامة الى جميع الدول الاعضاء والمنظمات الاقليمية والدولية أن تنفذ تنفيذا تاما قرارها د/١٣ - ٢ المتخذ في الدورة الاستثنائية بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وتطلب اليها أيضا أن تقدم اقصى دعمها لبرنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وفي هذا الاطار ، ترحب من الأمين العام أن يلفت انتباه الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الى الحاجة الى الاعلام عن جميع المسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في افريقيا .

وتعرب الجمعية العامة عن تقديرها للأمين العام على المبادرة التي اتخذها في الوقت المناسب لتنبية المجتمع الدولي الى الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . كما تعرب الجمعية العامة عن تقديرها لوكالات الأمم المتحدة لتقديمها المساعدة الطارئة للبلدان الافريقية التي تحتاجها .

ترجو الجمعية العامة أيضا من الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتقوية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية على جميع الاصعدة خصوصا فيما

يتعلق بخايبا الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الافريقي ، كما تحت الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة على أن تواصل تقديم مساعدتها الى حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية . وهي تطلب أيضا الى أجهزة الأمم المتحدة ، لاسيما مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة ال ٢٤ واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن تواصل إشراك منظمة الوحدة الافريقية اشراكا وثيقا في جميع أعماله المتعلقة بافريقيا . وأخيرا ، ترجو من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وعن تنمية التعاون بين المنظمتين .

ونحن متأكدون من أن الجمعية العامة ستعتمد - كما حدث في الماضي - مشروع القرار هذا بتوافق الآراء .

#### السيد ماكسيوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : يشرفني أن أدلي ببيان أمام الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال بمفتي رئيسا لدول أوروبا الشرقية .

إن شعوب العالم جميعا ، بما فيها شعوب القارة الافريقية ، بطبيعية الحال ، تواجهها الآن المهام الأساسية التالية : إزالة خطر الحرب النووية ، والحيلولة دون انتشار سباق التسلح الى الفضاء الخارجي ، وإيجاد أمن متكافئ لجميع الدول . كما أن الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية يجب أن تستهدف أساسا ضمان النهوض الى أقصى حد ممكن بالقضاء على العنصرية والفصل العنصري من القارة الافريقية ، وتعزيز استئصال شأفة بقايا الاستعمار والاستعمار الجديد وكذلك تعزيز السيادة الوطنية والأمن الاقتصادي لكل الدول .

إن النضال من أجل تحقيق هذه الغايات النبيلة هو الأساس الرئيسي لتوسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . إن أنشطة منظمة الوحدة الافريقية - بوصفها متحدنا معترفا به باسم مصالح الشعوب الافريقية طوال أكثر من ٢٠ عاما - قد أصبحت عاملا هاما في النضال من أجل تحسين الحالة في افريقيا وازالة المناطق المحورية للاستعمار والعنصرية وكذلك تصفية الاستعمار الاقتصادي للقارة . تمت

(السيد ماكسيموف ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

إسهامات هامة موب تحقيق تلك الأنشطة في الدورة الثانية والعشرين لاجتماع رؤساء دول  
وحكومات منظمة الوحدة الافريقية هذا الصيف .  
إن قوى العدوان ، التي تستفيد من المعوقات التي تواجهها بلدان القارة  
الافريقية في حالتها الاقتصادية الراهنة ، تستخدم كل الوسائل التي تستطيع استخدامها  
فد الشعوب الافريقية ، بدءا من الضغط الاقتصادي والسياسي الى أعمال الارهاب الصادر  
عن الدولة والعدوان المسلح المباشر ، كما حدث - على سبيل المثال - في انغولا ودول  
خط المواجهة الاخرى .



(السيد ماكسيموف ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ويحدث كل هذا من أجل منع هذه الشعوب من بناء حياة جديدة ولحرمانها من المكاسب التاريخية التي حققتها . وكذلك لمنع القضاء على نظام الفصل العنصري الذي ما كان ليبقى لولا دعم الولايات المتحدة والبلدان الغربية الأخرى . وفي ظل هذه الظروف تشتد الحاجة الى تعاون أوثق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية . ومنذ فترة وجيزة فقط اتخذ المؤتمر الدولي المعني بالجزءات ضد نظام بريتوريا العنصري ، والدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، للنظر في الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا ، والمؤتمر الدولي المعني بناميبيا والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرمة لهذه المسألة قرارات هامة تتمشى مع المصالح الأساسية للدول والشعوب الأفريقية .

إن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية يمثل تمهيدا لتنفيذ تلك القرارات . ولا يمكن في ظل الظروف الحالية أن ينغمس حل المشاكل الحيوية للقارة الأفريقية ، بما في ذلك تدميرها الاقتصادية ، عن النضال من أجل نزع السلاح وتعزيز أمن الشعوب . وفي هذا الصدد ، إن النجاح في أنشطة منظمة الوحدة الأفريقية سيعزز تنفيذ المقترح المقدم من البلدان الاشتراكية في هذه الدورة للجمعية العامة وبإقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين ، يشمل كل مجالات العلاقات العسكرية والسياسية والاقتصادية والانسانية بين الدول . ويمكن رؤية ذلك من تقرير الأمين العام بشأن هذا البند من جدول الأعمال في الوثيقة A/41/542 .

ولمختلف المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة اتصالات دائمة بمنظمة الوحدة الأفريقية ، وخاصة اشتراك الأمين العام للأمم المتحدة وممثليه في اجتماعات جمعية رؤساء دول أو حكومات البلدان الاعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ، وكذلك في أعمال المؤتمرات باللغة الأهمية والدورات والاجتماعات التي تعقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وهيئات أخرى تناقش المشاكل الأكثر إلحاحا التي تواجه القارة الأفريقية ، مما يمكن الأمم المتحدة من أن تطلع في اعتبارها عند تخطيط أنشطتها الاحتياجات السياسية والاقتصادية والانسانية الملحة لبلدان أفريقيا .

(السيد ماكسيموف ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ولدى البلدان الاشتراكية فكرة طيبة للغاية عن أعمال منظمة الوحدة الافريقية وعن الجهود النشطة التي تبذلها الدول الاعضاء في تلك المنظمة في تعزيز الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي للبلدان والشعوب ، ونضالها ضد الامبريالية والاستعمار والعنصرية ، ونضالها من أجل إحلال السلم والأمن الدوليين ، ليس فقط في القارة الافريقية بل في العالم بأسره أيضا . وستواصل الدول الاشتراكية دعم علاقاتها مع البلدان الافريقية على أساس المساواة في الحقوق والاحترام المارم لسيادتها ومعالجتها الوطنية .

وتعترف قرارات الجمعية العامة التي اتخذت من قبل بشأن هذا البند من جدول الاعمال بأهمية الاشتراك الوثيق والمستمر للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التعاون فيما بين البلدان الافريقية ، وتسلم بضرورة بذل جهود مشتركة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وكما هو معروف للجميع ، فإن وفود البلدان الاشتراكية أيدت هذه القرارات من قبل ، وهي تؤيد مشروع القرار المقترح بالوثيقة A/41/L.7 الذي قدمه اليوم ممثل بنين .

إن وحدة البلدان الافريقية تمثل أداة سياسية فعالة في الجهود الرامية إلى حسم المشاكل التي تواجه القارة الافريقية . وهذا هو بالذات السبب الذي يجعل قوى الاستعمار الجديد والعنصرية تحاول أن تسبب انهيار تلك الوحدة واحداث انشقاقات فيما بين البلدان الافريقية تفعلها بعضها عن بعض في مجموعات متناحرة ، وبذلك تضعف الجهود التي تبذلها الشعوب الافريقية لحسم المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملحة لافريقيا .

إن البلدان الاشتراكية مقتنعة تماما بأن الحالة الراهنة تتطلب بشكل ملج للفاية زيادة تكثيف الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة وكل القوى المحبة للسلم ، وتعزيز الجهود في نضالها المشترك لإحلال السلم وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي . ولا بد من زيادة تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة

الوحدة الافريقية في تنفيذ مقاصد ومبادئ الميثاق ، وتعزيز السلم والامن الدوليين ،  
ونزع السلاح ، واستئصال شافة العنصرية  
والاستعمار في كل اشكالها ومظاهرها . ونحن مقتنعون بأن منظمة الوحدة الافريقية  
ستثبت قدرتها على أن تستخدم هيبتها المعروفة في الساحة الدولية من أجل تحقيق تلك  
الاهداف النبيلة .

السيد بيرتث ( المملكة المتحدة ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل

أن أدلي ببياني نيابة عن الاتحاد الأوروبي ، أود أن أتقدم بملاحظة وطنية . نحن نناقش  
هنا اليوم موضوعا بالغ الأهمية ، الا وهو التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة  
الافريقية . وقد مرت عليّ لحظات وأنا أستمع الى المتكلم السابق جعلتني أتساءل عما  
إذا كنت قد جئت الى اجتماع غير الاجتماع الذي أقدمه . أظن أنه من المحزن أن نستمع  
خلال مناقشة بشأن هذا الموضوع الهام الى ملاحظات عن النظام الشامل للامن الدولي  
والاستعمالات العسكرية للقضاء والاستعمار الجديد بالإضافة الى عدد من الاعلانات  
الدعائية .

أتشرف الان بالكلام نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الاعضاء الاثني عشر .

ويسعدنا نحن الاعضاء الاثني عشر أن نتكلم مرة أخرى عن المناقشة بشأن التعاون  
بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . إن ادراج هذا البند في جدول أعمال  
الجمعية العامة يتيح لنا الفرصة لأن نؤكد مجددا على الأهمية التي نعلقها على العلاقة  
بين المنظمتين . وكما يتضح من تقرير الأمين العام ، فإن الروابط بين المنظمتين قد  
ازدادت عمقا على مر السنين ، وخاصة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية . وانسي لا  
اعتزم أن أتناول هذه الأنشطة بالتفصيل في خطابي اليوم ، نظرا لأن موقفنا منها تم  
تحديده بشكل معمق أثناء المناقشة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، وهي  
المناقشة التي انتهينا منها ثوّا . إن منظمة الوحدة الافريقية بطبيعة الحال لعبت  
دورا أساسيا في الأعمال التحضيرية الخاصة بالدورة الاستثنائية التي خصت لهذا  
الموضوع والتي عقدت في وقت سابق من هذا العام .

وترى الدول الاثنتا عشرة انه يقع على عاتق منظمة الوحدة الافريقية عبء القيام بدور هام في تعزيز الاستقلال الوطني لاعضائها سياسيا واقتصاديا على حد سواء . ونحن انفسنا لنا تجربة عملية للتعاون الاقليمي ، والفوائد العظمى التي يمكن أن يحققها . وحيث تنشأ الصراعات فإننا نعتقد أن البلدان المعنية مباشرة ينبغي تشجيعها لإيجاد حلول لهذه الصراعات . ويصح ذلك سواء كانت المشكلات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية . والمشكلات الافريقية يمكن تسويتها على أفضل نحو بحلول افريقية . ويسعدنا أن نلاحظ عمل منظمة الوحدة الافريقية في عدد من هذه المجالات الصعبة .

ونرحب بصفة خاصة بالتعاون الوثيق بين الامين العام للأمم المتحدة ، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بمسألة المحراء الغربية . وعموما على منظمة الوحدة الافريقية أن تلعب دورا هاما في ضمان تمكين الشعوب الافريقية من أن تحدد بحرية مستقبلها دون تدخل خارجي . وترى الدول الاثنتا عشرة أن الطريقة التي تعمل بها البلدان الافريقية سويا لمعالجة المشكلات الخطيرة والمعقدة للقارة تستحق التأييد من الأمم المتحدة .

إن الروابط التاريخية والجغرافية الوثيقة بين البلدان الاوروبية وافريقيا تعطي لتلك القارة مكانة خاصة لدينا . وعلى الرغم من موارد افريقيا الهائلة فإنها لا تزال تضم ما يزيد على نصف العالم من أقل البلدان نموا اقتصاديا . ونحن نرغب في التعاون الى أقصى حد ممكن مع كل البلدان الافريقية ، وخاصة في إيجاد السبل اللازمة لمواجهة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية الحالية . وقد أسهم الاتحاد الاوروبي ، ودوله الاعضاء ، في السنوات الاخيرة بما يقرب من ٥٠ في المائة من مجموع المساعدات التي تلقتها البلدان الافريقية . ولقد قمنا بدورنا كاملا في المناقشات التي جرت في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي كُرمت للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا في وقت سابق هذا العام . ويوضح برنامج العمل الذي اعتمده الدورة الاستثنائية ان كل من يعنيه الأمر يعقدون العزم على معالجة مشكلة التنمية

طويلة الاجل في افريقيا . والبلدان الافريقية تواجه صعوبات خاصة ، وتحتاج الى موارد خارجية اضافية . وفي الدورة الاستثنائية التزم المجتمع الدولي ببذل كل ما في وسعه لتوفير هذا الدعم . ونحن نؤيد هذا القرار تاييدا تاما .

كما ننوي الوفاء بالتزامنا إزاء افريقيا في جميع هذه المجالات المختلفة لضمان استقرار القارة ، ولتوسيع نطاق تعاوننا مع الحكومات الافريقية ذاتها ، والمنظمات الاقليمية ، ومنظمة الوحدة الافريقية على حد سواء .

وإننا لعلنا اقتناع بأن منظمة الوحدة الافريقية ستواصل القيام بدور هام في الشؤون الافريقية والعالمية يتسق مع المبادئ التي تعترشد بها الامم المتحدة ، سعيا وراء تحقيق اهداف تلك المنظمة . ويمكن أن نشهد تأثير منظمة الوحدة الافريقية ليس في مجال القضايا التي تؤثر على افريقيا مباشرة فحسب بل انه يمتد الى جميع مجالات الحياة الدولية أيضا . ونحن على ثقة من أن روابط الصداقة والتعاون الوثيقة القائمة بين الدول الاثنتي عشرة وكل اعضاء منظمة الوحدة الافريقية ستتمركز على نحو متزايد في السنوات القادمة .

الرئيسي : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تَبَّت الجمعية العامة الآن

في مشروع القرار A/41/L.7 .

ما لم أسمع اعتراضا ماعتبر ان الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار

A/41/L.7 .

اعتمد مشروع القرار A/41/L.7 (القرار A/41) .

الرئيسي : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب ممثل جمهورية

بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الإدلاء ببيان ممارسة لحق الرد ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد ماكسيموف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية )

(ترجمة شفوية عن الروسية) : فيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثل المملكة

المتحدة أعرب عن أسفي إذ أراه غير مستعد لمنح البلدان الافريقية ، بالتعاون مع

(السيد ماكسيموف ، جمهورية ،  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

الأمم المتحدة ، الفرمة لضمان أمنها المتكافئ حتى يمكن لها ، جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة ، أن تقضي على السياسات العنصرية والامستعمارية ، وسياسات الامستعمار وحتسى يمكن عن طريق الجهود المشتركة مع الأمم المتحدة أن تساعد في منع نشوب حرب نووية .  
والعنصر الايجابي الوحيد فيما ادلى به ممثل المملكة المتحدة هو أنه بدأ أنه يتكلم باسم المملكة المتحدة فقط بشأن تلك النقطة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انتهت الجمعية العامة من

بحثها للبند ٢٧ من جدول الاعمال .

البند ٢١ من جدول الاعمال

الجنة الدولية للحلم

(١) تقرير الامين العام (A/41/586 و Add.1 و A/41/628 و Corr.1 و Add.1

و Add.1/Corr.1)

(ب) مشروعا القرارين (A/41/L.9 و A/41/L.10)

(ج) تعديلات (A/41/L.13)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اقترح إقفال قائمة

المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند اليوم الساعة ١٧/٠٠ .

ما لم اسمع اعتراضاً سأعتبر أنه تقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو من الممثلين الذين

يرغبون في المشاركة في المناقشة إدراج اسمائهم بأسرع ما يمكن . اعطي الكلمة أولاً

لممثلة كوستاريكا لعرض مشروع القرار A/41/L.9

السيدة كاسترو دي باريس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

يشرفني ، ويشير ارتياحي الخاص أن أستهل النظر في البند الخاص المعلنون "السنة

الدولية للسلم" ، وتنفيذ البرنامج وبالتحديد لاننا سنحتفل غدا بالذكرى

السنوية الاولى لإعلان الجمعية العامة رسميا لسنة ١٩٨٦ سنة دولية للعلم بموجب القرار ٣/٤٠ المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ . وقد كان الإعلان حدثا بالغ الأهمية القى الضوء على أنشطة الاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة .

لقد استمع وفدي باهتمام وارتياح بالفين الى البيانات البليغة الفصيحة التي القاها ، خلال المناقشة العامة لهذه الدورة ، المتكلمون بشأن السنة الدولية للسلم . ولقد كانت الاستجابة لقرار الجمعية العامة ١٠/٤٠ المؤرخ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ بشأن البرنامج الخام بالسنة استجابة جديرة بالشناء . ويشجعنا ان نلاحظ عدد الردود الكثيرة التي ارسلتها الحكومات ونوعيتها القيّمة . ولقد نشرت هذه الردود في تقارير الامين العام عن الأنشطة المختلفة المضطلع بها في إطار البرامج المعدّة في مختلف الدول ، وانشطة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي توضح جميعها الاهتمام بالسنة الدولية للسلم .

ولقد بعثت أيضا مختلف المؤسسات الاكاديمية ردودها ، بما في ذلك جامعة السلام ، التي يقع مقرها في بلادي ، والتي قامت بأنشطة وبرامج هامة بهذا الخصوص . وانضمت شخصيات ، مثل قدامة البابا يوحنا بولس الثاني ، الى الجهود المبذولة في هذا المجال إذ وجه دعوة مسكونية لتحديد يوم للصلاة من أجل السلام تؤدي في مدينة اسيزي في السابع والعشرين من هذا الشهر للإحتفال بالعيد الديني المتعلق بالقدّيس فرنسيس الأسيزي .

ولقد نافذ قداسته جميع القادة السياسيين والاطراف المتنازعة في العالم ان يتقيدوا ، على الاقل في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ، بوقف كامل للقتال وأعلن ما يلي :

"ان صلواتنا المشتركة من أجل مستقبل سلمي للبشرية ستكون أكثر مثمرة لو قرر الذين يشنون الحرب اليوم الانضمام بنشاط الى هذا الاحتفال . واذا كان بإمكان القادة السياسيين والعسكريين للأمم والمجموعات المتنازعة ان يقدموا دعما لصلوات كل القوى الدينية في العالم ، لكانوا قد سلّموا بأن العنف لا يمثل الكلمة الاخيرة في العلاقات بين الافراد والدول" .

وأشير هنا ، على نحو بليغ ، ان الجمعية العامة ، بإعلانها السنة الدولية للسلم ، دعت شعوب العالم للإنضمام الى الأمم المتحدة في بذل الجهود وتنفيذ خطط معينة للإسهام في الحفاظ على السلام وإنقاذ مستقبل البشرية من خلال الأعمال المستمرة



والإيجابية التي تقوم بها الدول الاعضاء والشعوب والرجال والنساء والتي ترمي الى منع الحرب والقضاء على التهديدات التي يتعرض لها السلام وحسم الصراعات من خلال الطرق السلمية والنهوض بحقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بغير استثناء وفي كل مكان على وجه الأرض .

ولقد اضطلعت الأمم المتحدة ، على الصعيد الدولي ، وما تزال تظلع بجهود مكثفة حتى بعد ٤٠ عاما من العمل ، للنهوض بالسلم عن طريق محاولة الحد من الطموحات والعواطف ومشاعر التعصب التي تجعل الحرب تبدو أمرا حتميا أو مقبولا أو مبررا . وتسمى المنظمة العالمية جاهدة لكي تمنع كل الصراعات والخلافات الدينية والايديولوجية والثغرات في القانون الدولي التي يمكن منّها دائما . ولعلنا لم نحقق كل الاهداف المرجوة أو التي كان يمكن أن نحققها بفضل الارادة السياسية والتعاون من جانب الدول الاعضاء . بيد أن الأمم المتحدة ، على الرغم من ذلك ، قد حققت مزيدا من العدالة والنظام والتسامح في العلاقات الدولية . ولقد حاولت حسم النزاعات التي تنشب ونجحت في ذلك في بعض الاحيان ، رغم الجهود الرامية الي تجنبها ، وذلك إما عن طريق وقف اطلاق النار ، أو من خلال احترام عمليات حفظ السلام والتفاوض . وفي العديد من مجالات الأنشطة ، لم تبذل الأمم المتحدة وحدها الجهود من أجل تحقيق هذه الاهداف السامية بل شاركت في ذلك منظومة الأمم المتحدة بأسرها .

لقد أسهمت السنة الدولية للسلم اسهاما كبيرا في توعية الافراد والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ومؤسسات البحوث والتعليم ومعاهد بحوث السلام بإمكانية الأمم المتحدة بصفتها أداة للنهوض بالسلم . ولقد كانت بمثابة إعادة اكتشاف امكانيات المنظمة العالمية لتحقيق اهدافها الاساسية . واتاحت السنة الدولية للسلم زخما قيما لتوجيه التعاون الدولي نحو تحقيق هذه الغايات .

ولقد أرادت كوستاريكا أن تثبت التزامها بالسنة الدولية للسلم . وشملت مشاركة بلادي في هذا الاحتفال كل قطاعات شعبنا . وبدأت هذه الأنشطة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بتسبيحة الشكر في كاتدرائية العاصمة بحضور رئيس الجمهورية

وأعضاء مجلس الوزراء والسلطة التشريعية والسلطة القضائية برئاسة رؤسائها ، وأعضاء الهيئة الدبلوماسية في كوستاريكا وممثلي المؤسسات الأكاديمية والجامعات وكل الكوستاريكيين أو سكان البلاد الذين رغبوا في الاشتراك في هذا العمل الديني . وفي البرنامج المخصص لهذه السنة شاركت القطاعات الحكومية والبلدية والجامعية والفكرية والأكاديمية والخاصة بوضع برامج لأنشطة هامة وعديدة . وتم التركيز بصفة خاصة على مشاركة الشباب وأطفال المدارس ابتداء من الصف الثالث في المدارس الابتدائية ، في العاصمة والأقاليم والأرياف على حد سواء .

وعلى أساس هذا التمثيل ، أقف الآن أمام الوفود لكي أدعوها الى تقديم الدعم لتنفيذ أهداف السنة الدولية للسلم التي ستنتهي في نهاية عام ١٩٨٦ ، إذ يتضمن برنامجها مبادرات ايجابية لمواصلة مهمة السعي من أجل السلام ، كما نرغب جميعا ، ولا نعني بالسلام عدم قيام الحرب ونزع السلاح فحسب وإنما التعايش المستمر بين كل البشر العمل النابع من الإيمان ثمرة تطور البشر ، الامر الذي سيحقق السلم بين الشعوب والحكومات والأمم .

سأطلب الكلمة في مرحلة لاحقة لعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/41/L.9 الذي أعدناه بالتعاون مع ٤٠ وفدا وهي اكوادور وأوروغواي وبابوا غينيا الجديدة وباراغواي وباكستان وبنغلاديش وبنما وبوتسوانا وبوروندي وبوليفيا وتايلند وتوغو وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وساموا وسري لانكا والسلفادور والسنغال وسورينام وسيراليون وغواتيمالا وغينيا وغينيا الاستوائية وفنزويلا وقبرص والكاميرون وكوت ديفوار وكوستاريكا وكولومبيا والكونغو ومالطة والمغرب وهندوراس وفي الآونة الأخيرة سنغافورة ونيوزيلندا وأستراليا ونيبال والفلبين وبليز وكندا .

ويحدونا الأمل في أن المشروع الذي سنعرضه غدا سيحظى بالتأييد العام حتى نعتمه دون تصويت .

السيد كولافيتي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعلنت

الجمعية العامة في دورتها التذكارية الأربعين سنة ١٩٨٦ سنة دولية للسلام ، واتخذت الدعوة لتوحيد الجهود لحماية السلم ومستقبل البشرية موضوعا لها ، باعتبار ذلك المطلب الرئيسي في عصرنا .

وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية قد وضعت المسائل المتعلقة بحماية السلم موضع الإدارة من سياستها الخارجية إذ أنها تدرك أن السلم ، بالنسبة لشعبها ، مسألة ذات أولوية قصوى وأهمية حيوية . ولذا رحبنا باعتماد قرار الجمعية العامة ١٠/٤٠ المؤرخ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ المتعلق ببرنامج السنة الدولية للسلام ، وأيدناه .

وقد أصدرت حكومة تشيكوسلوفاكيا قرارا شكَّلت بموجبه في ١٣ حزيران/يونيه الماضي لجنة للاحتفال بالسنة الدولية للسلام ، تولى رئاستها وزير الخارجية الذي أسندت إليه مهمة النهوض بتنفيذ أهداف تلك السنة في بلدي عن طريق عدة سبل منها تعريف قطاعات عريضة من الرأي العام التشيكوسلوفاكي بالدور الهام الذي تفضلع به الأمم المتحدة بوصفها أداة جماعية لتدعيم السلم والأمن الدوليين . وتضم اللجنة ممثلين لشتى مجالات الحياة السياسية والعامة في بلدي ، وكلهم يجدون بنشاط في نشر المبادرات السلمية ذات الأهمية الحيوية التي تستهدف في المقام الأول القضاء على خطر نشوب حرب نووية ومنع Eskرة الغضاء وإحراز تقدم في ميدان نزع السلاح وتعزيز الثقة فيما بين الدول .

الواقع أن ما نشهده حاليا من تطور سريع في مجال العلم والتكنولوجيا أفضى إلى حالة جديدة تماما . وأي تعاعد آخر في سباق التسلح يمكن أن يكون له تأثير حاسم يؤدي إلى تردّي تلك الحالة على نحو خطير . ومن الأهمية بمكان أن تتخذ من السنة الدولية للسلام قوة دفع لحقبة جديدة تسود فيها بين جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة بل وبين دول العالم أجمع على اختلاف هياكلها الاجتماعية علاقات قوامها الإرادة الحقيقية المتجهة لإقرار السلم . وينبغي أن يهيئ لنا الاحتفال بالسنة

الدولية للسلم المجال للتفكير في المرحلة التي بلغتها الجهود المبذولة في معالجة المشاكل الرئيسية التي تؤثر على السلم بغية كفالة تعبئة أنشطة الدول والقطاعات العريضة من الرأي العام التي تستهدف درء خطر نشوب حرب نووية ومنع تصاعد سباق التسلح من جديد . ومن ثم تضمن للأجيال الحاضرة والمقبلة دوام السلم والأمن والاستقرار وتنمية التعاون في كافة المجالات بما يحقق المنفعة المتبادلة .

ومما لا شك فيه أن سباق التسلح يؤثر تأثيرا سلبيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول ويعوق حل جميع المشاكل العالمية . وأي تحليل علمي موضوعي لابد أن يؤكد أنه ستظل تظهر ، طالما استمر سباق التسلح ، أنواع جديدة تماما من الأسلحة مما يخلّ بالتوازن الاستراتيجي ، ويزيد الاعتماد في اتخاذ القرارات على تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية مما يؤدي الى تفاؤل الوقت المتاح لتصحيح الأخطاء .

وأزاء الواقع القائم حاليا ، ينبغي لنا أن نتلمس على وجه الاستعجال السبيل الى الخروج من تلك الحالة الخطيرة . والأساس اللازم للتحرك في ذلك الاتجاه موجود ، ومن هنا كانت ضرورة الالتزام الراسخ بالاتفاقات والمعاهدات الدولية ، وفي مقدمتها تلك المبرمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والخاصة بالحد من شبكات الدفاع المضادة للقذائف ومعاهدة سولت - ٢ ، وتلك الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية ، وحظر تجارب الأسلحة النووية في البيئات الثلاث وهلم جرا .

وتحرم تشيكوسلوفاكيا على كفالة عدم تقويض تلك الاتفاقات الدولية بل وتتوق الى تعزيزها وعقد اتفاقات جديدة فعالة تقطع الطريق على أي تصاعد في سباق التسلح . اننا على اقتناع بأن جميع الشعوب تريد العيش في سلم . ولذا ينبغي لحكوماتها أن تبدي الشجاعة والارادة السياسية لإنهاء سباق التسلح الخطير والشروع في نزع السلاح . وتتيح السنة الدولية للسلم فرصة فريدة لتحقيق هذه الغاية . والواقع ان التدابير الجذرية المتمين اتخاذها لبلوغ ذلك الهدف لن تتأتى إلا من خلال تضافر جهود حكومات الدول الاعضاء وجهود الأمم المتحدة ذاتها والمنظمات غير الحكومية .

وقد بذلت الدول الاشتراكية ومازالت تبذل أقصى ما في وسعها لإحراز كل تقدم ممكن في هذا المجال . لكنها اضطرت الى الرد على تحدي الامبريالية ، فابتدت تصميمها وقدرتها على أن تحبط في الوقت المناسب ، وبطريقة فعالة ، أية محاولات من جانب الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي لتحقيق التفوق العسكري . ومازال التوازن العسكري والاستراتيجي قائما . إلا أن معدل التسلح يزداد بإطراد ، الأمر الذي يندب بخطر شديد . وقد شرع الاتحاد السوفياتي في اتخاذ خطوات تشكك الاسلوب السليم للتصدي لتلك الحالة الجديدة . ففي الماضي ، قطع على نفسه الالتزام بالا يكون البادئ باستخدام الاسلحة النووية وبعدم إرسال منظومات مضادة للتوابع الى الفضاء طالما لم تقدم البلدان الأخرى على ذلك . وفي المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي ، طرح الاتحاد السوفياتي نظاما شاملا للأمن الدولي . ويتضمن ذلك النظام بوجه خاص برنامجا لتحقيق الأمن الشامل من خلال نزع السلاح اقترحه ميخائيل غورباتشوف في ١٥ كانون الثاني/يناير من العام الحالي . وهو يستمد أسسه من برنامج واقعي للغاية للفضاء التدريجي على الاسلحة النووية بالاقتران مع حظر الاسلحة الفضائية الضاربة . وفخلا عن ذلك ، أعلن الاتحاد السوفياتي وقفاً مؤقتاً لاي نشر آخر للقذائف النووية متوسطة المدى في أوروبا .

لقد مَدَّ الاتحاد السوفياتي عدة مرات الحظر على التجارب النووية ، الذي فرضه على نفسه من جانب واحد ، في كافة الهيئات . إن الالتزام الذي قطعه الاتحاد السوفياتي على نفسه قبل عام تقريبا جرى التقييد به تقيدا تاما أثناء تلك المدة ، ووفقا لذلك الالتزام ، فالاتحاد السوفياتي لن يجري أية تجارب نووية حتى ( كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . وهذا القرار الذي فرضه الاتحاد السوفياتي على نفسه خطوة هامة وذات آثار بعيدة ، تعطي العالم فرمة أخرى للتخلص من خطر تتهدد به الحضارة الانسانية الترمسانات النووية التي تتعاطم بلا توقف . وبهذه الطريقة ، برهن الاتحاد السوفياتي ثانية على ان صون السلم ومنع التهديد العسكري مبدآن اساسيان من مبادئ سياسته الخارجية . اما بالنسبة لاهم مسألة في الكفاح من أجل السلم ، ألا وهي منع انتقال سباق التسلح من الأرض الى الفضاء ، فإننا نجد نهوجا مشتركة بيننا وبين البلدان الحامية وبلدان عدم الانحياز بل وبعض بلدان اوروبا الغربية أيضا .

إن اللجنة التشيكوسلوفاكية المشتركة للاحتفال بسنة الأمم المتحدة والسنة الدولية للسلم تُعَلِّق أهمية كبرى على أعمال قرار الجمعية العامة ٨٧/٤٠ ، الذي اعتمد في الدورة الأربعين فيما يتعلق بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي . في المناخ الدولي المعقد الحالي ، نعلق أهمية كبيرة على أوسع نشر لمضمون الرسالة التي بعثت بها الدول الأطراف في معاهدة حلف وارسو الى الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي وإلى كافة الدول الأوروبية ، وهي رسالة تضم برنامجا اعتمد في اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاعضاء في معاهدة حلف وارسو الذي انعقد في بودابست في حزيران/يونيه من هذا العام ، يشتمل على برنامج لتخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا .

إن مبادرة الدول الاشتراكية الجديدة هذه ، بالإضافة الى برنامج التخلص من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ، الذي اقترحه ميخائيل سيرغيفتش غورباتشوف في مطلع هذا العام ، تقدم برهانا مُقنعا على أن الدول الاشتراكية عاقدة العزم على اجراء مفاوضات بشأن تخفيض أي نوع من أنواع الأسلحة على أساس مبدأ المساواة والأمن المتبادل .

وباستعدادها لاجراء مفاوضات بشأن المقترحات التي قدمت ، فرادى ومجموعة ، فإنها تكون قد اثبتت للعالم بأسره أنه يمكن التغلب كليا من خطر وقوع كارثة نووية وأنه يمكن ضمان تحقق سلم مستقر ودائم .

إن ما فعلته وما ستفعله اللجنة التشيكوسلوفاكية للاحتفال بسنة الأمم المتحدة للسلام والسنة الدولية للسلام قد أبلغ الى الأمين العام بواسطة رئيس اللجنة ، السيد بوموسلاف شنوبيك ، وزير الشؤون الخارجية في بلدي ، في رسالته المؤرخة في ٢٨ آذار/مارس من هذا العام ، التي وزعت بوصفها الوثيقة (A/41/283) .

وفي هذا الصدد ، يجب أن أؤكد على أن اعتقادنا الأساسي يتمثل في أن الكفاح من أجل السلم مرتبط ارتباطا وثيقا لا انفكاك له بعمل الأمم المتحدة ، بوصفها الهيئة جمعوية للبشرية لايجاد وسائل لتحقيق سلم شامل ومستقر . إننا نؤيد تأييدا تاما جهود الأمم المتحدة الرامية الى تعزيز الأمن الدولي وحل المشاكل العالمية للبشرية التي لم تحل بعد .

لقد زودت حركة السلم التشيكوسلوفاكية فكرة السنة الدولية للسلام بمضمون ملموس . ففي كل مكان من بلدنا ، وكل اسبوع تقريبا ، جرت احتفالات ونظمت ندوات ، دعما لمقاصد الأمم المتحدة المتصلة بالسنة الدولية للسلام كالحلقات الدراسية والمعارض ، والتجمعات ، معلنة انتصار السلم والمداقة . كما قامت عناصر من الجبهة الوطنية لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية بتنظيم احتفالات ضمت جميع الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية في بلدنا .

إنني مقتنع أن الظروف الضرورية والامكانيات اللازمة لإحراز التقدم الحيوي في الشؤون الأوروبية والشؤون العالمية متوافرة لدينا . وتشيكوسلوفاكيا لن تدخر جهدا في التأكد من أن جميع تلك الامكانيات سوف تستغل إستفلا واغيا . وسيجري تكريس جميع انشطتنا السياسية الخارجية لتحقيق هذه الغاية ، كما أننا سنستخدم أيضا جميع الامكانيات في المحافل الخناثية والمتعددة الأطراف على حد سواء ، وفي الأمم المتحدة بصورة أساسية ، التي نعتبرها محفلا لا غنى عنه لحل المشاكل العالمية التي تهدد البشرية .

إننا نعتقد اليوم أنه يتعين على هذا المحفل العالمي أن يلعب دورا حاسما ، خاصة في تقديم نوع جديد من التفكير السياسي ، تماشيا مع حقائق عصر الفضاء والعصر النووي ، وهذا يظهر أهمية الاقتراح المشترك الذي تقدمت به البلدان الاشتراكية في دورة الجمعية العامة هذه ، بشأن اقامة نظام شامل للسلام والامن الدوليين ، يضمن مستقبلا آمنا للبشرية جمعاء ، وتوفير ظروف السلم والعدالة لجميع شعوب العالم ، وايجاد تعاون دولي سلمي واسع .

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن القاء نظرة

عابرة على الحالة الدولية الراهنة يذكر المرء بعبارة الامين العام الراحل ، داغ همرهود ، التي غالبها ما يُستشهد بها ، من ان معظم ملوات الانسانية اليوم ليست من اجل النصر بل من اجل السلم . فإذا كان الكفاح من اجل السلم قد افضى الى ميلاد الامم المتحدة ، فإن الالتزام بالسلم كان مصدر ودعامة استمرار وجودها . إلا ان السلم ، فيما عدا بعض الاستثناءات الملحوظة ، مازال يراوغ المجتمع الدولي . لذلك ، فإن الاحتفال بالسنة الدولية للسلام عام ١٩٨٦ - استجابة للنداء الذي وجهته الجمعية العامة في دورتها الاربعين - يتعين ان يُنظر اليه على أنه جهد آخر لتعزيز الوعي الدولي بالسلم وايجاد البيئة المناسبة له . إنه من السذاجة ان نتوقع ان يزدهر السلم في جميع انحاء العالم نتيجة للاحتفال بالسنة الدولية للسلام . إلا ان السنة الدولية ساعدت على ايجاد تفهم افضل لحقيقة هامة للغاية هي ان السلم ليس مجرد غياب الحرب ، وأنه يجب ان يُفنى باستمرار ، وان علاقته بالقضايا الاساسية كذرع السلاح ، وتحديد الاسلحة ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإنهاء الاستعمار ، وصون حقوق الانسان ، وتحقيق المساواة العرقية ، وتقديم الفوت في حالات الكوارث ، وحماية البيئة ، يجب ان تفهم كلها بوضوح من قِبَل الجميع ، لاسيما من قبل شباب اليوم .



وعلى أساس هذه المعايير ، وكما يوضح تقرير الأمين العام (A/41/586) يبدو أن تنفيذ برامج السنة الدولية للسلام كان رائعا وناجحا . فكما يشير التقرير ، ركزت السنة الاهتمام في الوقت المناسب على دور الأمم المتحدة في تعزيز وحفظ السلم ، وعلى قضايا الأمن الدولي ، وحل النزاعات بطرق ووسائل متنوعة في أنحاء المعمورة .

وأود الآن أن أوجه النظر بإيجاز إلى الوقائع الرئيسية لتنفيذ السنة الدولية للسلام ، ١٩٨٦ في نيبال . فطبقا لقرار الجمعية العامة ذي الصلة ، جرى ويجري الاضطلاع بعدد من الأنشطة الخاصة التي قصد بها تشجيع المساعي العملية القائمة على التخطيط والمتجهة إلى تحقيق السلم باتاحة مجموعة متنوعة من فرص التعبير عن الأفكار الجادة المغلفة بالاحكام والمقتضيات المتعددة الأوجه للسلام . فأنشئت لجنة تنسيق برئاسة وزير الخارجية للاحتفال بالسنة الدولية للسلام بطريقة تليق بأهدافها السامية وكان من بين أنشطة السنة الدولية للسلام التي تحققت فعلا ، إصدار بيانات خاصة بالسنة الدولية للسلام من كل من رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، نشرت على نطاق واسع عن طريق الإذاعات المسبوعة والمرئية والمخافة . كما أصدر طابع بريدي خاص احتفالا بالسنة في يوم السلم الدولي ، ١٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام . ومن المقرر أيضا إصدار عملة تذكارية خاصة من يوم الأمم المتحدة غدا ، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر . كما نظمت بنجاح أيضا ندوات وحلقات دراسية ومسابقات في كتابة المقال وتميم الشارات للسنة الدولية للسلام . وينبغي أن أذكر حرص نيبال الشديد على المشاركة في جولة المسدو الأولى حول الأرض التي ستتم في جملة أمور إلى ذروتها بإيقاد شعلة السلم الأبدي من شعلة السلم الأولى في لمبيني مسقط رأس بوذا أمير السلم . كذلك أود أن أشير إلى أن شعلة السلم التي أوقدها جلالة الملك بيرندرا بير بكرام شاه ديف في آب/أغسطس ١٩٨٦ حملتها بعثة دولية إلى جبل اغرست ، أعلى مكان على الأرض ، ومن المتوقع في مدى أيام قلائل أن تتوحد مع شعلة الأرض الأولى التي بدأت رحلتها الطويلة حول العالم من هنا ، من حديقة الزهور في الأمم المتحدة .

وأشعر أن مجرد تعداد بعض الأنشطة الرئيسية المتعلقة بالاحتفال بالسنة الدولية للسلام في نيبال قد لا يكفي لتأكيد الالتزام العميق لبلدي ومساهمته في قضية السلم . مما يجعلني أعتد الفرصة للإعراب عن ارتياحنا بأن أحد منجزات أنشطة السنة الدولية للسلام على مستوى العالم هو تعزيز الوعي بالصلة الوثيقة بين السلم والتنمية . وهذا هو جوهر الاقتراح الذي تقدمت به نيبال لإعلانها منطقة سلم . وفي سنة لم تشهد إلا القليل من السلم في غرب آسيا ، تشرفت نيبال بالقيام بمساهمة ، وإن كانت متواضعة ، في منع وقوع صدام كبير عربي - إسرائيلي في لبنان من خلال مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم .

لكننا ندرك أن العمل من أجل السلم عملية لا تتوقف . ولهذا ، نرحب بقرار الأمين العام إنشاء فريق من الخبراء معني بالتحضير للحياة في سلم لكي يحدد الأنشطة المستمرة التي يجب القيام بها لتعزيز السلم . ونيبال ، من جانبها ، تقف كالمعتاد على أهبة الاستعداد للتعاون مع الفريق ومع أي هيئة في سبيل تعزيز السلم . ومن هنا ، يسرها تقديم مشروع القرار A/41/L.9 بشأن السنة الدولية للسلام .

وفي الختام ، يقترح وفدي أن تنشئ الأمم المتحدة ميدالية سنوية للسلام تمنح لمن يستحقها من أفراد و/أو مؤسسات في مجال العمل من أجل تعزيز السلم . ونسرى أن ذلك سيكون عملاً ملموساً وتذكيراً سنوياً محسوساً باحتفالنا بالسنة الدولية للسلام .

السيدة أبراهامز بييتيا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود

أولا ، باسم حكومة فنزويلا ، أن أهنئ جمهورية كوستاريكا الشقيقة ، وهي بلد اشتهر بالديمقراطية ، باتخاذها مبادرة تقديم البند المتعلق بالسنة الدولية للسلام للنظر فيه في الجلسات العامة للجمعية العامة .

فقد أدت دراسة هذه المسألة إلى تبادل للأفكار فيما بين أعضاء المنظمة وزادت من وعي المجتمع الدولي بضرورة تحقيق السلم ومونه . وأود أن أوضح عن ارتياح فنزويلا العميق لمبادرة كوستاريكا ، أولا لأن فنزويلا أيضا بلد ديمقراطي عُرف عنه حب السلم ، وثانيا لأن المبادرة جاءت من بلد من بلدان أمريكا اللاتينية .

وكذلك أود أن أخاطب هذا المحفل الهام بمناسبة الاحتفال بالسنة الدولية  
للسلم يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ، على نحو ما أعلنته الجمعية العامة في القرار  
١٨/٣٧ المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، فقد دعا ذلك القرار جميع الدول  
الأعضاء وجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات  
التربوية والعلمية والثقافية والبحثية المعنية ، وكذلك وسائط الاعلام الى التعاون  
مع الأمين العام في تحقيق أهداف السنة ، كما دعا القرار الأمين العام الى تأمين نشر  
الإعلان على أوسع نطاق ممكن .

كذلك جاء القرار ١٠/٤٠ خلال الدورة الأربعين للجمعية العامة ليطلب الى الأمين  
العام تقديم تقرير الى هذا المحفل في دورته الحالية عن تنفيذ برنامج السنة  
الدولية للسلم . كما ورد ذلك الطلب في القرار المتعلق بحق الشعوب في السلم الذي  
أصدر في نفس الوقت كقرار رقم ١١/٤٠ المؤرخ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ .

في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، وجه الأمين العام رسالة السنة الجديدة الى المنظمة فقال فيها ما يلي :

"واليوم لا تبدأ سنة جديدة فحسب بل تبدأ أيضا سنة خاصة للغاية هي السنة الدولية للسلم . وتوفر هذه السنة للدول الاعضاء والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاكاديمية وغيرها من القطاعات الفرمة لبحث مشاكل السلم وآفاقه من جميع جوانبها" .  
واضاف الأمين العام قائلا :

"إن السنة الدولية للسلم يمكن أن تشكل إطارا قيِّما للغاية لتشجيع الدرامات المفضية للتوصل الى نتائج تكفل تقليل احتمال نشوب الحرب" .  
وعلاوة على ذلك ، أدلى الأمين العام ، بمناسبة إعادة انتخابه بالتزكية لولاية جديدة ، بعدد من التصريحات أمام الجمعية العامة أود أن أؤكد ، من بينها ، على ما يلي :

"هناك فرص جديدة لتخفيف مخاطر التهديد النووي تخفيضا كبيرا والتعاون في التغلب على الاخطار القاتلة الناجمة عن الارهاب والاتجار غير المشروع في العقاقير وتجديد الحوار الدولي المثمر بشأن القضايا ذات الهمية الكبرى بالنسبة لجميع البلدان ، وتعزيز هذه المنظمة حتى يصبح في مقدورها الاسهام اسهاما كاملا في إيجاد عالم من السلم" . (A/41/PV.33 ، ص ١٢)  
وخلال الاحتفال بالذكرى الاربعين للأمم المتحدة قال السيد خايمي لومنتشي ، رئيس جمهورية فنزويلا ، في كلمته أمام الجمعية العامة ، ما يلي :

"إن فنزويلا تحضر هذه الدورة للجمعية العامة بعزم متجدد على تحقيق السلم والعدالة والتفاهم بين شعوب العالم ، وبنفس العزم الذي وقَّعت به سوية مع الخمسين بلدا آخر ميشاق سان فرانسيسكو في ظل ظروف لم يسبق لها مثيل في تاريخ العالم" . (A/40/PV.14 ، ص ٣)

ومضى الرئيس قائلا إن فنزويلا ملتزمة بالسلم في أمريكا اللاتينية وفي كافة أنحاء العالم وبتميز الديمقراطية والحرية والرفاه والدفاع عن حقوق الانسان .

وقال وزير خارجية بلادي ، السيد كونسالفلي ، في بيانه أمام الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر من هذا العام ما يلي :

"إننا نتكلم عن ملام قائم على مبادئ الاخلاق الانسانية العميقة الجذور ، وعلى قيم التسامح والحوار والتعاون الدولي . وهذه هي الكيفية التي نرى بها مهمة الأمم المتحدة - جهد متجدد على الدوام لدعم السلام بالقيم الاخلاقية ، وعقد اتفاقات يتم الانضمام اليها بحرية ، تمكّن من التعايش دون هيمنة . وإننا لا نعتقد أن هذا خيال" . (A/41/PV.14 ، ص ٤٦)

وقال وزير الخارجية في نهاية بيانه :

"وإننا نؤكد مرة أخرى ، في هذه السنة الدولية للسلام ، على ثقتنا في مستقبل واعد لجميع شعوب العالم . وسنبذل قصارى جهدنا في هذا السبيل ، بوصفنا بلدا ينشد السلم والتنمية ويسعى الى تحقيقهما ، إيماننا بما بأنه لا يمكن الفصل بين السلم والتنمية" . (ص ٥٨)

لقد حددت في البيانات سالفه الذكر بوضوح مبادئ سياستنا الخارجية فيما يتعلق بإقرار السلم وميانه . ونحن نعتقد أن السلم كان ولا يزال الهدف الاسمي للبشرية . وهو طموح قديم قدم البشرية نفسها . وترى فنزويلا ، بوصفها بلدا ديمقراطيا ، أن الحوار أفضل وسيلة لتحقيق السلم . إن السلم حوار . لذا كان من الضروري لتحقيق السلم تهيئة الشروط اللازمة للحوار . ولن يتحقق السلم إلا عندما يكون كل إنسان مستعدا للتفاهم والمشاركة في الحوار . لذا فان توفير شروط السلم يعني تعليم التضامن . وعندئذ ستأتي بقية الاشياء من تلقاء نفسها .

وأود الآن أن أشير الى البرنامج الذي وضعت له لجنة التنسيق الوطنية للجنة الدولية للسلم التي أنشئت في فنزويلا استجابة لدعوة الأمم المتحدة الواردة في الوثيقة A/41/583 ، التي تشمل بالبند ٢١ من جدول أعمال الجمعية العامة . لقد أنشئت

هذه اللجنة من جانب رئيس جمهورية فنزويلا بموجب المرسوم رقم ٩٦٦ المؤرخ في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ . وهي تضم وزير الخارجية ، الذي يترأسها ، ووزير التربية والشباب ، ووزير الدولة للشقافة ، ورئيس الاكاديمية الوطنية للعلوم السياسية والاجتماعية ، ورئيس المعهد المستقل التابع للمكتبة الوطنية ومرافق المكتبات ، ورئيس المكتب المركزي للاعلام ، ورئيس مؤسسة أمريكا اللاتينية لحقوق الانسان والتنمية الاجتماعية . وتتولى اللجنة وضع أنشطة الاحتفال بالسنة الدولية للسلم في فنزويلا وتنسيقها وتنميتها .

وكان من أهداف البرنامج تنشيط المؤسسات التربوية والثقافية والاكاديمية ووسائط الاعلام للعمل على تعزيز السلم والأمن الدوليين والتعاون على أساس مقاصد المنظمة ومبادئها . وعلاوة على ذلك ، استهدف البرنامج زيادة تدفق المعلومات المتاحة للشعب الفنزويلي بشأن أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال وفيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه المنظمة لهذه الأنشطة .

ومن الأنشطة المتنوعة التي اشتركت في الاضطلاع بها عدة مؤسسات ، البرنامج التنسيقي الوطني للسنة الدولية للسلم ، الذي يضم مقرا أدرج في المناهج المدرسية ، وفي الحلقات الدراسية الأساسية والمتنوعة ، على أساس مستديم ومحدد ، وهو مقرر يقدم معلومات عن مقاصد الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلم والتعاون الدولي . وكان إنشاء المجلس الوطني للأسرة من أجل السلم من الأنشطة التي نفذتها وزارة الشباب .

وفيما يتعلق بوزارة الخارجية ، تتضمن مشاركتها في البرنامج الأنشطة التالية : أولا ، الاضطلاع بحملة اعلامية عن النضال ضد الفصل العنصري ؛ وثانيا ، دعوة السيدة ويني مانديلا و/أو الاسقف توتو الى زيارة فنزويلا ؛ وثالثا ، نشر طبعة خاصة من صحيفة "اناليسيس" التي يصدرها معهد الشؤون الخارجية تتضمن وثائق صادرة عن مجموعة كونتادورا ؛ ورابعا ، القاء محاضرات في معهد الشؤون الخارجية في سياق السنة الدولية للسلم . ونود أن ننوه بالعمل الاعلامي الذي اضطلع به المكتب المركزي للاعلام ، عن طريق الاذاعة والتلفزيون الرسميين وكذلك عن طريق الصحافة .

وأود الآن أن أشير بايجاز الى تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/41/586 ، الذي يهدف الى اعلام الدول الاعضاء بالتدابير التي اتخذها الامين العام ، والهيئات الفرعية ، ووكالات منظومة الأمم المتحدة ، والحكومات ، والمنظمات غير الحكومية . كما تتضمن هذه الوثيقة معلومات عن الأنشطة التي نفذت في مجالات العلم والفنون الجميلة ووسائط الاعلام .

من المهم أن نلاحظ الجهود التي بذلتها الإمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة ، عملاً بالاهداف التي حددت للاحتفال بالسنة الدولية للسلم . وقد أشار الامين العام مراراً الى السنة الدولية للسلم في البيانات التي ألقاها في محافل دولية مختلفة ، يجب أن نذكر منها حلقة التدارس التي عقدت في روما في ٤ و ٥ تموز/يوليه من هذا العام . لقد استهدف ذلك الاجتماع الاستشاري تبادل المعلومات بشأن أنشطة اللجان الوطنية ، وبشأن النظر في إعداد تقرير الامين العام الذي سيقدم خلال مناقشة البند المتعلق بالسنة الدولية للسلم ، الجاري الاحتفال بها الآن . وكانت فنزويلا من الدول الاعضاء الأربع والأربعين التي شاركت في حلقة التدارس تلك .

وعلاوة على ذلك يذكر تقرير الامين العام ، كحقيقة هامة ، انه بالرغم من القيود المالية الشديدة التي تواجه المنظمة في الوقت الراهن ، ظل التعاون الذي كان قائماً في الماضي مع الأمانة العامة مستمراً . كما أشار الى أهمية المؤتمرات التي عقدتها إدارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن وذكر ، ضمن جملة أمور ، أنشطة المراكز الاعلامية التابعة للأمم المتحدة ، ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، التي بذلت جميعها جهوداً مكثفة لتمييز السنة الدولية للسلم .

ويسرنا أن نلاحظ أن ، أنه في حين سيجري الاحتفال غداً بالسنة ، فإن الاجتماعات مستمرة في الانعقاد حول هذا الموضوع في المقر بنيويورك ، وفي جنيف . ونحن نرى أن أنشطة السنة الدولية للسلم ينبغي أن تتخطى السنة ذاتها وأن تكون قدر الامكان جزءاً من الخطط الوطنية المتوسطة والطويلة الاجل لمختلف البلدان ، مما يعطيها الأهمية التي تستحقها لتمييز السلم وإقراره وصيانته .

ويرى وفد بلادي أن من الضروري أن نشير الى أن مجلس الأمن ، وبلادي عضو فيه في الوقت الحالي ، عقد اجتماعا في ١٧ كانون الثاني/يناير من هذا العام ، وأصدر رئيسه اعلانا هاما ورد في الوثيقة S/17745 أكد فيه الاعضاء تمسكهم بميثاق الأمم المتحدة الذي خول المجلس المسؤولية الأساسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين ، وأكدوا أن بدء السنة الدولية للسلم شجع أعضاء المجلس من جديد على زيادة كفاءته حتى تتواءم والمهمة الأساسية المنوطة به وهي صيانة السلم والأمن الدوليين . ونحن ننظر بارتياح مماثل لاعتماد قرارات عديدة نبتت من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في آيار/مايو ١٩٨٦ ، وكذا الاعلان الصادر عن لجنة الاعلام في نفس العام . نود أن نشير الى أن جميع القرارات والمقررات والبيانات المتعلقة بالسنة الدولية للسلم قد اعتمدت بتوافق الآراء كما تستحق بالفعل . ونأمل أن يتحقق ما ورد في الوثائق المشار اليها وأن يسهم في تنفيذ أهداف السنة الدولية للسلم ، وبهذا تتحقق تطلعات المجتمع الدولي .

وينظر وفد فنزويلا بقلق لما جاء في تقرير الأمين العام في ١٠ أيلول/سبتمبر من أن ٥٥ دولة فقط ، أي ما يقرب من ثلث أعضاء المنظمة ، هي التي ردت على المذكرة الشفوية للأمين العام التي يطلب فيها معلومات عن البرامج الوطنية . ونحن ننشأء الدول من فوق هذا المنبر أن تتعاون مع الأمين العام في هذا الصدد . ونرى أن التأييد الذي تقدمه الدول الأعضاء سيكون مفيدا للغاية في تنفيذ خطط التعاون الدولي الرامية الى تحقيق السلم وصيانتته . فضلا عن ذلك ، فإن دعم الدول لبرامجها الوطنية سيوجد وعيا عالميا ، ومن ثم يساعد في تغيير الافكار بحيث ينظر الرأي العام الى السلم باعتباره قيمة من قيم مجتمعا المعاصر وميراثا للأجيال القادمة . ويشعر وفدنا بقلق أيضا لما ورد في تقرير الأمين العام من أن ٦١ حكومة فقط ، أي ٢٨ في المائة ، هي التي أبلغته عن تشكيل لجان تنسيق وطنية في بلدانها .

وفي الختام ، تتمهد فنزويلا بمواصلة العمل من أجل دعم السلم في العالم كما فعلت دائما . ومن ثم فانها تشترك في تقديم مشروع القرار A/41/L.9 .



السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن

الروسية) : رحبت الجمهورية الديمقراطية الألمانية ومواطنوها بقرار الأمم إعلان سنة ١٩٨٦ سنة دولية للسلم . فستكون هذه مناسبة لتعبئة الملايين في جميع أرجاء العالم لدعم الأمن الدولي والسلم الدائم ومناشدة القادة السياسيين العمل على هذا الأساس .

وتذكرون أن الجمهورية الديمقراطية الألمانية قد انبثقت ، شأنها شأن الأمم المتحدة ، من كفاح الشعوب ضد الفاشية والحرب . ولا يجب أن تندلع الحرب من الأرض الألمانية ثانية أبدا . فلن ينبع من أراضيها سوى السلام في كل وقت . هذا هو هدف بلادي وهو جوهر سياستها . وتنبثق سياستنا السلمية من طبيعة النظام الاشتراكي للمجتمع الذي يهتم أولا وقبل كل شيء برفاهية الشعب العامل .

وليس من قبيل المبالغة القول أن كل إنسان في الجمهورية الديمقراطية الألمانية ينتمي إلى تحالف للسلم يضم كل البلدان والقارات وجميع الطبقات الاجتماعية وجميع التيارات السياسية الأيديولوجية وكل الأجيال والرجال والنساء في تحالف عالمي متناسل للواقعية السياسية والتعقل الإنساني لا يمكن أن يقهر .

إن البشرية تمر الآن بمرحلة جديدة من مراحل تطورها تتم بالمسؤولية الفائقة والتعقيد البالغ . وكما جاء في الخطاب المؤرخ في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ والموجه من وزراء خارجية البلدان الاشتراكية إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، باتت أمام الجنس البشري فرصة تاريخية "فأما أن يسمح باستمرار الانحدار في مسار المواجهة وسباق التسلح والوصول إلى هاوية التدمير الذاتي النووي أو يواصل إصلاح تفكيره وأعماله لتتفق مع واقع العصر الفضائي النووي ويعيد هيكلة العلاقات على أساس من التعاون والعمل المشترك من أجل الحفاظ على السلم" .

وفي السنة الدولية للسلم ، وبالتالي فيما سلف من اجتماعات دورة هذا العام للجمعية العامة ، ردت بلدان عديدة على السؤال الحيوي بشأن أسلوب الحياة الذي يكفل البقاء بتقديم مبادرات محددة . وسمحوا لي أن أسترعي انتباهكم إلى الاقتراحات الشاملة التي طرحها الاتحاد السوفياتي وسائر الدول الاشتراكية فيما يتعلق بعدم سد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي ، ونزع السلاح على الأرض ، بما في ذلك البرنامج

الذي يرمي الى تخليص العالم من الاسلحة النووية بحلول عام ٢٠٠٠ ، وبرنامج تخفيض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية ومبادرة انشاء نظام شامل للسلم والامن الدوليين . ويتضمن اعلان المكسيك الذي وجهه ستة من رؤساء الدول أو الحكومات وكذلك الاعلان السياسي لقمة بلدان عدم الانحياز المجتمعة في هراي تمبيرا واضحا عن تأييد التمسك بوجوب تحقيق مستقبل سلمي للبشرية . وهناك تطورات كثيرة تستحق الترحيب ، مثل استمرار الاتحاد السوفياتي في تمديد تجميده المنفرد للتجارب النووية ، واختتام مؤتمر استكهولم بنجاح ، وثوقيع اتفاقيات لضمان التطوير الامن للطاقة النووية ، والتقدم في مفاوضات حظر الاسلحة الكيميائية ، ونتائج مؤتمر الاستعراض الثاني للسدول الأطراف في اتفاقية الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) . فكل ذلك يشهد بالسدور البالغ الايجابية الذي يمكن أن تقوم به الدبلوماسية المتعددة الأطراف لايجاد الفكر السياسي الجديد . واود أن أؤكد في هذه المرحلة على دور الامم المتحدة كمحفل للحكمة الجماعية وارادة المجتمع الدولي ، وكمركز فريد يمكن فيه التوصل الى تفاهم حول الاجراءات المشتركة التي تقوم بها الدول والتي تخدم البشرية جمعاء . ولهذا ، فمن الضروري جدا تعزيز المنظمة بكل السبل الممكنة وتقوية سلطتها الدولية .

وتعلق أهمية خاصة في عصرنا هذا على الاقتراحات البعيدة الاثر التي قدمها الاتحاد السوفياتي في ريكييفيك والتي حظيت بتأييد الدول الاعضاء في حلف وارسو في اجتماع وزراء خارجيتها الذي عقد مؤخرا في بوخارست . وكما أوضح البيان المشترك ، فان هذه المقترحات في حالة تنفيذها "من شأنها أن تمكن من تحقيق تقدم كبير في الشؤون الدولية في وقت قصير ، وستؤدي الى تحقيق تقدم كبير في الشؤون الدولية في جميع مجالات الكفاح من أجل نزع السلاح وتفادي خطر نشوب الحرب النووية والبدء في تحرك حقيقي صوب عالم خلو من الاسلحة النووية" . ومما يؤسف له أن هذه المقترحات لم يقبلها الجانب الآخر .

ومن المؤسف أن الطرف الآخر لم يقبل هذه المقترحات .  
ومن رأي الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، أن الطريق الجديد للتفكير والعمل في عصر الفضاء والعصر النووي ينبغي أن يتضمن العناصر التالية : التعاون بدلا من المواجهة ، الأمن لنا جميعا بدلا من ضد بعضنا البعض ، التسويات السلمية التفاوضية بدلا من الحلول العسكرية ، صيانة الاتفاقات القائمة والامتثال الدقيق لها وتدعيمها بدلا من تدميرها ، التوازن العسكري والاستراتيجي عند أدنى مستوى ممكن على أساس مبدأ المساواة والأمن المتكافئ بدلا من السعي حثيثا لتحقيق التفوق العسكري .  
هذه هي العناصر الأساسية لأسلوب جديد في التفكير والعمل في عصر الفضاء والعصر النووي .

ونحن ، شأننا شأن الفالسية الساحقة من الدول ، نؤمن بأن الوقف الفوري للاستعدادات لما يسمى "حرب الكواكب" ، بل وجميع الأنشطة التي تستهدف عسكرة الفضاء الخارجي بما يزيد من خطر الحرب النووية ، وإيقاف كل التجارب النووية ، هذه كلها مسائل أساسية في الكفاح من أجل السلم . إن الحالة الراهنة تستلزم سلامة الحس والمسؤولية والنهج البناء لمعالجة المسائل الحيوية التي تواجه الجنس البشري .

وفي رأي الدول الاشتراكية ، أنه من الضروري أولا أن يستمر بنشاط الحوار والجهود الرامية إلى إنهاء سباق التسلح النووي وإقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين . وثانيا ، أن نضمن أن توحد كل الدول - كبيرة كانت أو صغيرة وبغض النظر عن نظمها الاجتماعية - قواها وأن تعمل بإحسان من المسؤولية لإيقاف سباق التسلح على الأرض والحيلولة دون امتداده إلى الفضاء الخارجي .

إن الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، على غرار الدول الأخرى الأعضاء في حلف وارسو ، قد عقدت العزم على الاستمرار في سياسة الحوار مع الدول الأخرى بل وتكثيفها بغية تعزيز الثقة والتفاهم والتوصل إلى اتفاقات محددة بشأن نزع السلاح وضمان السلم .

إن الجمهورية الديمقراطية الألمانية ستؤيد جميع الجهود التي تستهدف إبرام اتفاق للقضاء على قذائف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة المتوسطة المدى في أوروبا في أقرب وقت ممكن . وستواصل الجمهورية الديمقراطية الألمانية انتهاج سياستها البناءة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة الكيماوية في أوروبا ، وستبذل قصارى جهدها لإنشاء ممر خال من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى . وفيما يتصل بهذه المسألة ، أود أن أشير إلى الحدث الهام الذي وقع في الأيام القلائل الماضية عندما تم التوصل إلى اتفاق بين الحزب القائد في الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، حزب الوحدة الاشتراكي ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، بشأن المبادئ الخاصة بإنشاء ممر خال من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى ، وينص الاتفاق على إقامة مثل هذا الممر على طول الخط الفاصل بين حلف وارسو ومنظمة حلف شمال الأطلسي . وهذه الوثيقة عبارة عن مناقشة لجميع الحكومات في الشرق والغرب ، والتي لها قوات مسلحة في الممر المقترح كي تبدأ في مفاوضات لإنشاء ممر خال من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن . وأود أن أؤكد أن بلادي على استعداد لإدخال أراضيها بكاملها في منطقة خالية من الأسلحة النووية .

وفي الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، يوم السلم العالمي ، قدم وفد حركة السلم في بلادي إلى الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي ورئيس مجلس الدولة في الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، أريك هوينكر ، رسالة سلم معنونة "الجمهورية الديمقراطية الألمانية في السنة الدولية للسلم" ، وهو يصف الأنشطة المتشعبة التي اضطلع بها الملايين من مواطني الجمهورية الديمقراطية الألمانية خلال ذلك العام .

لقد قوبلت مبادرة الأمم المتحدة إعلان السنة الدولية للسلم بترحيب حار من قبل عدة ملايين من مواطني بلادي ، من القيادة إلى كل الشعب العامل بل وكل أسرة ولا ينظر إلى السنة الدولية للسلم على أنها مجرد إعلان بل - في الحقيقة - كمناسبة ملهمة وتشجيع إضافي للعمل بمزيد من الطاقة والالتزام لصيانة السلم . إن أنشطة حركة السلم في بلادي تتراوح من الاجتماعات والمناقشات والمظاهرات والتجمعات إلى القراءات

العامة من جانب الكتاب ، ومعارض المملكات ، وأسواق التضامن ، والمناقشات المحدودة مع العلماء والفنانين والعاملين في مجال الثقافة . وهي تتضمن أيضا ملوات في الكنائس من أجل السلم وأنشطة رياضية وموسيقية والعديد من المبادرات الأخرى المفيدة .

لقد قدمت الجمهورية الديمقراطية الألمانية معلومات بشأن أنشطتها الوطنية في خطاب موجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة . وذكر هذا أيضا في تقرير الأمين العام (A/41/586) . ويود وفد بلادي أن يؤكد على ضرورة إجراء استعراض شامل لهذه السنة الهامة ، ويمكن أن يكون هذا موضوعا لتقرير لاحق يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين .

وترحب الجمهورية الديمقراطية الألمانية بفكرة اعتماد خطة عمل للسلم حتى سنة ٢٠٠٠ وهذه الخطة ستكون بمثابة خطوة ملائمة صوب النهوض بالأهداف والمقاصد السامية للسنة الدولية للسلم وكذلك حتى الأنشطة التي تم الاضطلاع بها ، بما فيها تلك الأنشطة التي يخطط بها تحت رعاية الأمم المتحدة .

وقد جاء ، ضمن جملة أمور ، في الرسالة المؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار إلى مجلس السلم في الجمهورية الديمقراطية الألمانية بمناسبة بدء السنة الدولية للسلم ، ما يلي :

"يجب تكثيف الجهود لإزالة خطر الكارثة النووية التي تشهد البشرية

جمعاء .

"ويعتبر السعي من أجل تحقيق تلك الأهداف في السنة الدولية للسلام من أهم المهام الملقة على عاتقنا ، وذلك على وجه التحديد لأن السلم ما زال صعب المنال . إن رفاهة الانسان ، بل وحتى بقاءه في الأعوام المقبلة ، أمر يعتمد اعتمادا كبيرا على ما نفعله الآن . ولا بد من الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها هذه السنة الدولية للسلام" .

دعوني أؤكد للجمعية العامة أن هناك أيضا الإرادة التي لا تتزعزع لمواطني الجمهورية الديمقراطية الالمانية .

السيد رودريغيز (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن

كولومبيا الوفية لتقاليدنا قد آمنت كل اجراءات السلم التي برمجتها وطورتها الأمم المتحدة ، واعتمدت بحماس وتفاؤل القرار الذي أعلن جعل عام ١٩٨٦ سنة دولية للسلام . وقد تابعت كولومبيا ، حكومة وحسبا ، باهتمام وأمل ، كل الجهود التي بذلت في الأمم المتحدة من أجل تشجيع طائفة عريضة من الأنشطة المكثفة لصالح السلم في جميع مناطق العالم . ويعتبر تقرير الأمين العام A/41/586 خير دليل على أن برامج السلم نُفِّذت بنجاح في سائر أنحاء العالم ، ليس فقط بمشاركة الحكومات ، بل أيضا بمشاركة العديد من المنظمات غير الحكومية والشخصيات من هتي ميادين العلوم والفنون والمنظمات النسائية والشبيبة والأطفال والأحزاب السياسية والبرلمانيين والمفكرين والكتاب والموسيقيين والرسميين ورجال الدين والرياضيين .

وقد تصدر بند السلم كل الاجتماعات الدولية ذات الطبيعة السياسية والنقابية والدينية والعلمية والثقافية . ونشر العديد من الكتب الهامة والمحف والمجلات . وسجلت اسطوانات كثيرة . وصدرت مجموعات من طوابع البريد ، وألقيت خطب لا تحصى ، وعقدت مؤتمرات كثيرة .

إن الأنشطة التي اطلق بها الأمين العام وأمانة السنة الدولية للسلم لتنفيذ تلك المهمة الكبيرة جدية بالشناء الوفير من كل الحكومات وشعوب العالم الممثلة هنا . ونحن نود أيضا أن نؤكد اهادتنا بالأنشطة الشخصية التي يقوم بها السيد خافيير بيريرز دي كوييار باعتباره زعيما عالميا في السعي من أجل السلم والحوار في كل المناطق التي شهدت صراعات عسكرية .

وما من شك في أن الأنشطة التي اشرت اليها قد أسهمت في احراز تقدم كبير في هذه السنة الدولية للسلم لإشارة وعي عالمي بالسلم ، الأمر الذي يسمح لنا أن نقول إنه تم الانتصار في هذه المعركة في الأمم المتحدة ، وأنها كانت مفيدة للجنس البشري كله . وعلاوة على ذلك ، أمكن الوفاء بالالتزام النهائي بتجنب اندلاع حرب عالمية جديدة . وسينتهي عام ١٩٨٦ دون أن تنشب فيه حرب نووية . وذلك يعني أن البشرية حملت على سنة أخرى لبقائها وأنه اتبحت امكانيات وفرص جديدة كثيرة لتجنب اندلاع حرب ذرية .

وترى كولومبيا أنها أدت واجبها صوب المجتمع الدولي ليس بسبب مشاركتها الحازمة في أنشطة الأمم المتحدة فحسب ، ولكن أيضا لأنها ، في الصراع المسلح الدائر في امريكا الوسطى القريبة من أراضيها ، اطلقت بوصفها عضوا مؤسسا في مجموعة كونسادورا بدور حاسم مع بنما وفنزويلا والمكسيك في الدفاع عن السلم في هذه المنطقة ، بالتعاون الوثيق مع فريق الدعم المشكّل من الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبهرو .

ولئن كان من الصحيح أن شعوب العالم كله قامت ، تحت لواء الأمم المتحدة بعمل دؤوب من أجل السلم ، فإنه من الصحيح أيضا أن النتائج لم تكن مُرضية بالمرة . فعلى الرغم من أننا استطعنا تجنب نشوب حرب عالمية ، ما زالت هناك حروب محلية في أجزاء هامة من العالم . ولم ينته أي من الصراعات التي كانت دائرة عند بداية السنة الدولية للسلم ، ونحن الآن ندخل آخر شهرين في هذه السنة . فحيثما كانت هناك حرب

منذ عام ما زالت هذه الحرب دائمة اليوم ، وحيثما كانت نار ، ما زالت هذه النار مستمرة ، وحيثما كان خطر ، ما زال الخطر قائما .\*

وترى كولومبيا أنه لم يحدث تغيير في هذا الوضع لأن الإنسانية جمعاء متأثرة بالتخلف الرهيب الذي يسود معظم بلدان العالم الاعضاء في المنظمة . والتخلف يجلب على حياة الانسان الالم والهلع واليأس وكلها تتنافس مع السكينة والسلام . وعندما ننظر الى جسامه المشاكل الاجتماعية للعالم المتخلف ، وهي تتعاضد بمزيد من السرعة ، ونقارنها بمافي الموارد المتاحة كلها ، يتبادر الى الذهن أنها في مثل خطورة التهديد النووي - وقد يكون هذا صحيحا .

لقد خاطب رئيس جمهورية كولومبيا ، السيد فرخيليو باركو ، الجمعية العامة يوم ٢ تشرين الاول/اكتوبر وأشار الى السلم وربطه بشكل مباهر بالتنمية ، مذكرا العالم بأن الفقر المدقع ، بمعنى عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الاساسية للحياة - الغذاء والصحة والتعليم - من الدخول المحدودة ، يمثل مشكلة تؤثر أيضا على بلدان امريكا اللاتينية . وقدم رئيسنا عدة أمثلة ، قائلا إن هذه المشكلة موجودة في كل بلدان العالم المتخلف وهي تؤدي الى إشارة العنف واندلاع الحروب . وطلب التعاون الاقتصادي من كل الدول ، خاصة دول العالم الصناعي ، باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد للكفاح من أجل احلال السلم . وقال الرئيس أيضا :

"إن ضخامة المبالغ المالية التي تخصصها الدول لتطوير التكنولوجيات الجديدة للإبادة وصناعة أدوات الموت والدمار تبث الرعب حتى في أقوى الأرواح . وكان من الممكن أن تخصص الموارد المستخدمة في هذا المجال للتخفيف من معاناة البشرية والتعجيل بتنميتها وتقدمها ."

"وإن الحرب والسلم والتنمية وحقوق الانسان والاستخدام الرشيد للفضاء الخارجي والبحار ، كلها أمور توفر الأمم المتحدة المحفل الطبيعي لبحثها على المعيد الدولي وتحقيق التسويات الفعالة عن طريق المفاوضات للتحرك قدما .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد طومسون (فيجي) .



"بيد ان هناك مشاكل محلية اخرى تواكب المشاكل الدولية مما يتطلب تضافر المجتمع الدولي ، وانا اشير الى زيادة التباين بين الذين يتشاطرون فوائد الحضارة والمحرومين منها حرمانا تاما .

"ان حالة الفقراء ونحاي التمييز والمطلين عن العمل والفلاحين الذين لا يستطيعون انتاج ما يحتاجون اليه ، والاطفال الذين يواجهون الهلاك يوميا بسبب الجوع والمرض ، كلها امور يمكن معالجتها دون بذل جهد كبير جدا ، اما فيما يتعلق باللاجئين والسود في جنوب افريقيا فذلك يمثل اجحافا وعدم مساواة يمحان غير محتملين بمرة متزايدة مع كل يوم يمر على كوكبنا الذي بوسعه حقا التغلب عليهما .

"وإذا عملنا منفردين فلن نجد مخرجا من هذه الحالات ولكن إذا عملنا سويا فإن بوسعنا ان نخلق عالما افضل . وإذا ما رغبت البشرية في تخفيف حدة الجوع والفقر والمرض والجهل فإن بوسعها ان تفعل ذلك ، فالوسائل موجودة والتكنولوجيا متوفرة بيد اننا نفتقر الى الحل . " (A/41/PV.18 ، صفحة ٨-١١)

إن ما قاله رئيس كولومبيا يخول وفد بلدي أن يبرجو رئيس هذه الجمعية العامة والأمين العام ومخلي الدول العمل على أن يقوم الوعي العالمي بالسلم الذي تبشبه الأمم المتحدة في نهاية المطاف على دعوة كل الناس - سفارا وكبارا - في سائر أنحاء العالم لإفهام البلدان المتقدمة النمو بأن احدا لن يستطيع أن يجد السكينة والسعادة الكاملتين إلا إذا ساعد بقية العالم في التغلب على التخلف أو على الأقل في التغلب على حالة الفقر المدقع التي تعانيها معظم شعوبنا .

وينبغي لنا ، في كل أنشطتنا السلمية ، أن نجدد مناشدتنا للدول النووية والعالم الصناعي المتقدم ، حتى يمكن استخدام الموارد الهائلة المسخرة للأسلحة النووية في دعم وتعزيز تقدم البلدان النامية ، دون التدخل في تنميتها الخاصة . وقد ذكر الكاتب الكولومبي غابرييل غارميا ماركيز ، وهو أحد الحائزين على جائزة نوبل في الأدب ، في واحد من أبلغ الخطب التي كتبت وألقيت في شهر آب/اغسطس الماضي في اكستابا بالمكسيك بشأن هذا البند ، السنة الدولية للسلم :

"انه بغواصتين نوويتين من طراز ترايدنت فقط من بين ٢٥ غواصة تزرع حكومة الولايات المتحدة الحالية صناعتها ، أو بعدد مماثل من غواصات تايفون التي يجري بناؤها في الاتحاد السوفياتي ، يستطيع المرء في النهاية أن يحاول تحقيق حلم محو الامية في العالم ، وبتكلفة ١٠ من حاملات الطائرات النووية من طراز نيمتز من بين ١٥ حاملة سيجري بناؤها حتى عام ٢٠٠٠ ، يمكننا تنفيذ برنامج وقائي على مدى نفس تلك السنوات الاربع عشرة لحماية ما يربو على بليون شخص من الحمى الصفراء ، أو تجنب وفاة ما يزيد على ١٤ مليون طفل في افريقيا فقط .

"وفي مجال الاغذية مثلا : كان هناك في السنة الماضية ، طبقا لتقديرات منظمة الاغذية والزراعة ، حوالي ٥٧٥ مليون شخص في العالم يمانون من الجوع كما تبلغ السعرات الحرارية الضرورية في المتوسط أقل من تكلفة ١٤٩ صاروخا من طراز MX من بين ٢٢٢ صاروخا سيجري وضعها في اوروبا ، وبثمان ٢٧ منها يمكننا شراء المعدات الزراعية اللازمة للبلدان الفقيرة كي يكون لديها مواد غذائية في السنوات الاربع القادمة" .

وعلى الرغم من أن النتائج النهائية ليست مرضية تماما ، يؤكد وفد كولومبيا من جديد تقديره للأمم المتحدة ، فقد أوفت تماما بالتزاماتها في السنة الدولية للسلم ، وكان باستطاعتها تعبئة النضال من أجل السلم في كل بلدان العالم . ونحسن نطالب باستمرار هذه الاعمال بنفس الحماس والقوة . وكولومبيا تؤيد وتشارك في تقديم

مشروع القرار الذي أعدته مجموعة من البلدان بناء على مبادرة بنغلاديش وجزر البهاما وكوستاريكا .

ويبدو الكفاح من أجل التنمية أكثر صعوبة من الكفاح من أجل السلم ، بيد أنه ضروري لأن التنمية هي السبيل الاكيد الوحيد الى السلم . ان البشرية لم تفقد كل شيء ، ما دامت ارادة النضال لا تزال باقية . هذا هو النداء الحار الذي نوجهه للمجتمع الدولي ، فمادنا نناضل ، سنحافظ على شعلة الامل متقدة فينا .

السيد ترنوف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الاسبانية) : لقد اعتمد قرار الامم المتحدة بإعلان سنة ١٩٨٦ سنة دولية للسلم مع المراعاة الكاملة للاعلانات التي اعتمدت من قبل بشأن تعزيز الامن الدولي ، واعداد المجتمعات للعيش في سلم ، وحق الشعوب في السلم ، وغيرها من القرارات التقدمية للجمعية العامة . وحظي القرار بالتأييد الفعال لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية .

ان مقاصد ومهام هذه السنة وفلسفتها الانسانية ، تتفق تماما والسياسة الخارجية لبلدنا ، ومصالح شعوب العالم أجمع . وقد تجلى قلق الشعوب وجزعها ، والشعور المتزايد بالمسؤولية لدى أغلبية الدول ازاء مصير العالم ، في أعمال قامت بها الجماهير والعديد من الحكومات ، بقصد تحويل السنة الدولية للسلم الى عقد للسلم خال من الأسلحة النووية ، وعقد لنزع السلاح ، وذلك هو فهم بيلوروسيا لذلك القرار .

وعلى هذا النهج سار عمل لجنتنا الوطنية في احياء هذه السنة . فقد أخذت هذه اللجنة ، التي تضم ممثلين للمنظمات الرسمية والوطنية ، تنفذ خطة عريضة من التدابير العملية مبنية على برنامج الامم المتحدة للسنة الدولية للسلم .

وقد تركز الاهتمام في هذه اللحظة على الحاجة لاقتناع كل فرد في المجتمع بمقصد وجوه برنامج النضال من أجل السلم ، ونزع السلاح ، وتشجيع الناس على القيام بدور نشط في عملية التنفيذ . ومن الضروري ان نناضل ضد الحرب قبل ان تبدأ . ذلك هو شعار

الانشطة المناهضة للحرب التي نقوم بها في جمهوريتنا . وقد حظيت جهود اللجنة والتدابير التي اتخذتها بتأييد واسع بين السكان ، ووسائط الاعلام والمنظمات الرسمية والوطنية وهذا أمر متوقع .

فقد ظل الشعب السوفياتي ، بما في ذلك شعب بييلوروسيا ، نتيجة لتاريخه الذي كان قاسيا وبطوليا ، وأريق فيه الكثير من الدماء ، وتميز بالنضال من أجل البقاء ، نشطا دائما في نضاله من أجل مثل السلم والتعاون والصداقة فيما بين الشعوب باعتبارها أرفع انجازات الحضارة .

وفي جمهورية بييلوروسيا نفذت أنشطة كثيرة على نطاق واسع كجزء من الاحتفالات بالسنة الدولية . وينبغي أن نذكر من بينها ، بصفة خاصة ، أعمالا جماهيرية مثل تخميم أسبوع للعمل ضد الحرب ومن أجل الامن والتعاون في أوروبا ، وذلك بمشاركة خمس سكان بييلوروسيا ، وأسبوع عمل من أجل نزع السلاح ، ويوم أنشطة نقابية من أجل السلم .

وفي يوم ١ أيلول/سبتمبر أقيمت في كل معاهد التعليم دروس عن السلم ، وكتقليد بين الملايين من الطلاب والاطفال السوفيات ، بدأ عام دراسي جديد من هذا المنطلق . وقد نشرت وسائط الاعلام رسالة الأمين العام بمناسبة دروس السلم .

وشمة مجال هام لعمل لجنتنا ألا وهو اصدار المطبوعات . وكانت السنة الدولية ومقاصدها ومهامها موضوعا للعديد من الكتيبات ، والملصقات ، والمطبوعات . ويمكن للوفود أن تطلع على بعضها فهي متاحة على الطاولة في مؤخرة القاعة .

وقد أقيمت مسابقات في الفناء ومسابقات لرسوم الاطفال والملصقات تشجع الافراد على الدفاع عن السلم . ويمكننا أن نقرر بإرتياح في هذا الصدد ، انه في المسابقة الدولية الحادية عشرة للملصقات التي أقيمت في جمهورية بولندا الشعبية في الربيع ، فاز فنانون من بييلوروسيا بالجائزة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لافضل ملصق مكرس للسنة الدولية للسلم لقاء عملهم .

وقد اقترنت الأنشطة التي نظمت بمناسبة السنة الدولية للسلم بالعديد من

اللقاءات والمظاهرات والتجمعات والاجتماعات الجماهيرية من ٢٠ تموز/يوليه الى ٦ آب/أغسطس في مدينة مينسك عاصمة بيلوروسيا الباصلة ، حيث عقدت حلقة العمل الطلابية الدولية التاسعة المكرمة للسنة الدولية للسلام . وقد شمل ذلك مشاركة ممثلين من اتحادات الطلاب الوطنية ، والمنظمات الطلابية والشبابية من حوالي مائة بلد في العالم ، وممثلي العديد من المنظمات الدولية . لقد غدت الحملة من أجل السلم ونزع السلاح ومشاركة الطلاب فيها ، الموضوع السائد في هذه الحلقة .

والرأي العام في جمهورية بيلوروسيا يؤمن بمقاصد السنة الدولية للسلام ويطالب بالحاح بالقضاء على التهديد النووي وبتنفيذ تدابير عملية لتحقيق نزع سلاح حقيقي وتعزيز الامن الدولي.

(السيد ترنوف ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ان الشعوب ترحب بالسمي النشط من أجل نهج جديدة لحل هذه المشاكل ،  
وبالاقتراحات والتدابير الملموسة الهامة التي قدمها الاتحاد السوفياتي والدول الأخرى  
في المجموعة الاشتراكية لتحقيق هذه الغايات خلال السنة الدولية للسلم . ولقد أرسلت  
المعلومات حول التدابير المتخذة في الاتحاد السوفياتي بهذا الخصوص الى الامم  
المتحدة وأشير اليها في التقرير الوارد في الوثيقة A/41/586 .  
وقد أصدرت اللجنة الدائمة المعنية بالشؤون الدولية في المجلس السوفياتي  
الأعلى لجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية في تموز/يوليه من هذا العام ،  
تعبيرا عن موقفها ازاء السنة الدولية للسلم وتفهمها لمهام ومقاصد السنة وتأييدها  
لهذه المهام والمقاصد ، بيانا نشر في الصحف وأبلغ الى الامانة العامة للامم  
المتحدة . وتضمن هذا البيان الفقرة التالية :

"تتمثل المهام الرئيسية للسنة الدولية للسلم في ضمان تنسيق جهود  
الدول والشعوب والأحزاب والتيارات السياسية المحبة للسلم وكل الشعوب ذات  
النوايا الحسنة في نضالها من أجل الحفاظ على السلام ، وتخليص الانسانية من  
خطر الحرب النووية ، وتعزيز سلطة الامم المتحدة الداعمة لهذه الجهود" .  
ونحن نعلق أهمية بالغة على مسألة توسيع نطاق وتكثيف الحملة الرامية الى  
اشراك دوائر واسعة من السكان في حركة السلم وزيادة تأثيرهم على اتخاذ القرارات  
السياسية والنهوض باجراءات ملموسة من أجل السلام .  
وأود الآن أن استشهد بما قاله السيد ميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام للجنة  
المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي :

"تمتلك الحركة الجماهيرية من أجل السلام امكانيات هائلة لم تستغل  
بالكامل حتى الآن من أجل فرض أسلوب تفكير جديد في السيادة الدولية معناد  
للحرب والحرب النووية ، غير مستمد من صورة العدو الذي يحرض على المواجهة  
للعُدو وانما من الحاجة الى بذل جهود مشتركة لبناء نظام شامل للأمن الدولي" .  
ومن وجهة النظر هذه ، تلعب السنة الدولية للسلم التي أعلنتها الامم المتحدة

(السيد ترنوف ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

دورا ايجابيا . ولكنها يجب ان تكون تحذيرا ضد التباطؤ . ففي النضال من أجل السلام  
ينبغي للحكومات والقوى الاجتماعية التصرف بعزم واصرار .

وينص اعلان السنة الدولية للسلام على ان السنة

"توفر في الوقت المناسب زخما يسمح بالشرع في تفكير وعمل متجددين

من أجل تعزيز السلم" . (القرار ٣/٤٠ ، المرفق)

ويتضح الآن ان مسائل الحرب أو السلام تتطلب مواقف ونهجاً جديدة ، وتفكيراً  
سياسياً جديداً ، وفلسفة سياسية جديدة تغند الافكار القديمة حول قبول الحروب  
والصراعات المسلحة والسماح بها . فلا يكفي الآن التسليم بأنه لن يكون هناك منتمرون  
في حرب نووية . ان حقائق عصر الفضاء والعصر النووي تعني أن تدمير الحضارة في  
الحرب النووية سيكون شاملاً .

لقد قبل عدد من الدول هذا الاسلوب الجديد في التفكير واعتمده أساساً  
لأعمالها ومقترحاتها ، آخذة في الاعتبار الوقائع الموضوعية التي تسود عالمنا  
اليوم . وهو نفس الاسلوب الذي يليهم مبادرات الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية  
الأخرى التي نشرت على نطاق واسع ، والتي اتاحت فرمة ملموسة وحقيقية من أجل التحرك  
بشكل فعال واضح لا تردد فيه على أساس متفق عليه نحو خفض الأسلحة النووية وأسلحة  
الدمار الشامل الأخرى والقضاء عليها في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠ وحظر التجارب النووية  
ومنع انتشار سباق التسلح الى الفضاء وخفض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية بقدر  
كبير .

ومن شأن التقدم المحرز على هذا الطريق ان ييسر وضع الاسس لنظام شامل للأمن  
والسلم الدوليين واقامة عالم خال من الحروب والأسلحة - وهو حلم الانسانية القديم  
ولا يمكن تحقيق ذلك بشكل كامل ما لم يتخل أولئك الذين وجهت اليهم اقتراحات الدول  
الاشتراكية عن انماطهم السياسية والعسكرية القديمة ويبدأوا في التحرك على طريق  
التعاون البناء نحو نزع السلاح وتعزيز السلم بالفعل لا بالقول . وهذه هي الروح التي  
يتحلى بها اعلان السنة الدولية للسلام الذي يؤكد على الحاجة الى :

"الاعراب عملياً عن طموح جميع الشعوب الى السلم" . (القرار ٣/٤٠ ، المرفق)

ان الدول الاشتراكية تبذل قمارى جهدها لوضع هذا النهج موضع التطبيق ويمثل الاجتماع الذي عقد في ريكيافيك بين زعمي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، بناء على مبادرة موفياتية ، تأكيدا جديدا وملموما لما تقدم . وبرغم أن أحد الطرفين لم يكن مستعدا للتخلي عن نشر سباق التسلح في الفضاء ومن ثم لم يحقق الاجتماع النتائج المرجوة - على الرغم من اننا نعلم ان هذه النتائج كانت قريبة المنال - كان الاجتماع حدثا هاما في النضال ضد سباق التسلح وحظر الاسلحة النووية والقضاء عليها بغية تخليص العالم من التهديد بنشوب الحرب . ولقد أوجد هذا الاجتماع وضعاً جديداً من الناحية النوعية ونقل النضال من أجل نزع السلاح النووي الى مستوى اعلى جديد يمكن الانطلاق منه لزيادة الجهود الرامية الى تحقيق خفض جذري في الاسلحة النووية والقضاء عليها تماما .

ان وفدنا يشعر بالسعادة لقيام أكثر من ٦٠ بلداً من ثلاث قارات بانشاء هيئات تنسيق وطنية لتنفيذ أنشطة شتى في بلادهم خلال السنة الدولية للسلم . ويوضح هذا النهج الجاد الذي تتبعه هذه البلدان ازاء المهمة التاريخية التي تواجه البشرية الآن وهي الحفاظ على السلام . بيد ان هذه البلدان الستين تمثل جزءاً فقط من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة . ولا بد أن نسجل مع الأسف أن دولا كثيرة مهمة جدا من الناحية العسكرية ، ومنها بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، اي غير ماثلة في قائمة الدول التي أنشأت مثل الهيئات التنسيقية من أجل السنة الدولية للسلم . وهذا الموقف من مقاصد السنة الدولية للسلم - وهي المقاصد الواردة في القرار المتخذ بتوافق الآراء - لا يمكن إلا ان يشير الدهشة وخيبة الأمل والانزعاج .

في الاجتماع الاستشاري الذي عقد في روما في هذا الصيف بين الأمين العام وممثلي اللجان الوطنية التي أنشئت بمناسبة السنة الدولية للسلم ، اقترحت وفود عديدة ، ومنها وفدي ، ألا ندع السنة الدولية للسلم ان يطويها التاريخ دون أن تترك أثرا وأن يعلن الوقت المتبقي قبل حلول القرن المقبل فترة تبذل فيها جهود نشطة من أجل السلام .



من الضروري التحرك نحو تعاون بناء من أجل تحقيق أهداف السنة الدولية للسلم بعد انتهائها ومطالبة الدول بالتصرف على نحو يسمح باقتراب مثل السلام من التحقيق مع كل عام يمر وباتباع أسلوب تفكير جديد والتخلي عن الأعمال المنافية للسلم . ونلاحظ بارتياح النتيجة التالية التي خلص اليها تقرير الأمين العام حول هذه المسألة :

"سيكون اليوم العالمي للسلم بمثابة فرصة مستمرة لتركيز الانتباه على العمل من أجل السلم ، بما في ذلك العمل الذي تؤديه الأمم المتحدة" .  
(A/41/586 ، الفقرة ٦٠)

وفي هذا السياق ، قدم وفد جمهورية منغوليا الشعبية ومجموعة من الدول ، ومنها جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، مشروع قرار بعنوان "حق الشعوب في السلم" . وقد أخذ هذا القرار في الاعتبار الرغبة العاجلة للشعوب في تحقيق مستقبل سلمي وطالب كل الدول والمنظمات الدولية ببذل قصاري جهدها لتنفيذ أحكام إعلان حق الشعوب في السلم وضمان حقهم في العيش والعمل في حرية وسلام . ويشعر وفدنا بأنه ينبغي لنا الإبقاء على الصندوق الذي انشئ من أجل السنة الدولية للسلم كصندوق طوعي للنهوض بمقاصد السلام . ولهذا نؤيد الاقتراح الخاص بتطوير الأنشطة الهادفة الى تنفيذ مقاصد ومهام السنة الدولية للسلم بعد نهاية السنة . ويرى وفدي ان من الأمور الأساسية ان يتضمن القرار الذي تتخذه الجمعية العامة هذا العام ، بشأن هذا البند ، حكما مماثلا لهذا .

ان وفد بيلوروسيا مقتنع بأن التعاون المخلص والجاد من جانب الدول في جهود الأمم المتحدة من أجل نزع السلاح ، وتحقيق الأمن للجميع يمكن وينبغي أن يؤدي الى ان تصبح السنة الدولية للسلم عقدا للسلم ويصبح القرن الحادي والعشرون المقبل قرن سلم . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب على كل الشعوب ان تتخذ موقفا مسؤولا وشجاعا ازاء المستقبل .

السيدة كارامكو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : شارك وفد بوليفيا في تقديم القرارات التي أدت الى الاحتفال بالسنة الدولية للسلم لأنه يسلم بأن تعزيز السلم هو المقصد الاساسي للأمم المتحدة وأن بلوغ السلم هو الهدف الاساسي المشترك لكل الشعوب .

ولقد قرأنا باهتمام خاص تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/41/586 ، والمتعلق بتنفيذ برنامج السنة الدولية للسلم . ويبين منه انه قد أمكن من خلال الأنشطة المختلفة التي اضطلعت بها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة وشخصيات العالم الفكري والاكاديمي ، تحديد العقبات التي تعترض إقرار السلم وابرار العلاقة الواضحة بين السلم والتنمية ، والسلم ونزع السلاح ، والسلم وحقوق الإنسان . ولا شك أن جزءا هاما جدا من البحث الذي أجرى يتعلق بتوعية المجتمعات بأهمية العيش في سلم .

والواقع انه لا يوجد ما هو أهم من السلم بالنسبة لمستقبل البشرية فهو يرتبط به ارتباطا وثيقا يفوق ما عداه . وفي هذا الصدد ، لا يسع وفد بوليفيا إلا أن يعرب عن قلقها إزاء ما يبدو له من أن السنة الدولية للسلم لم تلق من بعض البلدان الاهتمام المتوقع .

يذكر الأمين العام في الفقرة ٨ من تقريره انه وجه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ مذكرة شفوية الى كل الدول ، ولم ترد اليه معلومات عن البرامج والأنشطة التي يجرى الاضطلاع بها احتفالاً بتلك السنة إلا من ٥٥ دولة فقط . بيد أن المنظمات غير الحكومية التي نود أن نعرب لها عن امتناننا اضطلعت بنشاط كبير مما يبرهن على رغبة الشعوب في تشجيع قضية السلم ومن ثم النهوض بها .

وتفيد الفقرة ٣٦ من التقرير أن ٦١ حكومة أبلغت الأمين العام عن انشاء لجان أو آليات تنسيق وطنيه من أجل السنة الدولية للسلم عملا بالمبادئ التوجيهية للجمعية العامة .

والواقع ان حكومات كثيرة أشارت الى السنة الدولية للسلم ووجدت التزامها بقضية السلم في رسائل أو بيانات متفرقة . وهو موقف معقول ولكنه غير كاف . فبناء السلم مهمة متأنية وشاقة تتطلب الدعم الراسخ والمتواصل من جانب الحكومات . ومما يشير دهشة الرأي العام ان تظنر الامم المتحدة الى إعلان سنة خاصة تكرس للسلم في حين أن تحقيقه هو السبب الاساسي لإنشاء منظمتنا . ومن ثم لم يكن هناك داع للسنة الدولية للسلم . فينبغي تكريس كل يوم وكل عام لقضية السلم . بيد انه مادمننا أعلننا السنة الدولية للسلم كان يجدر بالحكومات أن تستغل تلك الفرصة لتثببت بالوقائع الملموسة استعدادها لخدمة قضية السلم .

والآن وقد أوشك عام ١٩٨٦ على الانتهاء ، نجد ان البشرية تتخبط أكثر من أي وقت مضى نتيجة تبدل زعمائها في مواجهة عالم تسوده الصراعات والتقسيمات الايديولوجية الخطيرة . وتقتضي الحاجة إجراء مفاوضات تجنباً للانحرافات عن سبيل السلم .

وأود ، في هذا المقام ، أن أكرر ما قاله وزير الخارجية البوليفي في المناقشة العامة :

"إن بوليفيا تدعم بشكل ثابت كافة مبادرات نزع السلاح التي ترمي الى صون السلم والامن الدوليين وتحث القوى العالمية على بذل ما في وسعها للابقاء على الحوار والتفكير الخلاق بغية تحقيق نزع السلاح الكامل تحت رقابة دولية فعالة .

"إننا نؤيد أيضا تعزيز وتدعيم نظام دولي شامل جديد للسلم والرفاه لكل شعوب العالم يتحقق فيه هدف العدالة الاجتماعية الدولية بدلا من أن يكون مجرد حل مثالي" . (A/41/PV.12 ، ص ٥٢)

إن المبالغ الطائلة التي مازالت تنفق على سباق التسلح الجنوني لا تعني شيئا يذكر بالنسبة لأولئك الذين يمسون بمقدرات البشرية . وفي الوقت نفسه مازال الفقر والجوع يعمغان بقطاع عريض من سكان العالم . ومع اقتراب نهاية القرن العشرين ،

وبينما تفخر البشرية بفتوحاتها العلمية والتكنولوجية نجد اننا مازلنا نعاني من شرور وآثام كان من المفروض أن يطويها الماضي .

بل إن الصورة لتزداد قتامة إذا أخذنا في الحسبان أن النزعات السائدة لا تنحو الى حل المشاكل وإنما تؤدي الى تفاقمها بالتدريج . فمع كل ما احرزه المجتمع الإنساني من تقدم مازلنا نشهد للأسف مجتمعات تنكر على الإنسان حقه في الحرية . وحقوق الإنسان تنتهك على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي مما يظهر تهاونه وعجزه عن معاقبة من ينتهكون تلك الحقوق وما برحت المنظمة منذ انشائها تناقش الممارسات التي تمتهن كرامة الإنسان فإذا كان الفصل العنصري مازال قائما هو وغيره من أشكال التمييز العنصرية البغيضة فمرجع ذلك ببساطة الى أن الادانة الشفوية لم تقترن أبدا بتصميم صادق على استئصالها . واستمرار تلك الأوضاع لابد أن يحمل في ثناياه خطر إفناء البشر لانفسهم في حرب عالمية أخيرة .

ويرى وفد بوليفيا ان السنة الدولية للسلم وجدت حسبما ذكر الامين العام فسي ختام تقريره بعض الاتجاهات الايجابية التي تشجع على تنمية التعاون الدولي وبرغم أننا نرى أن تلك السنة كان يمكن أن تعود على قضية السلم والتفاهم الدولي بمنافع أكبر فقد اسفرت عن بعض الاثار المفيدة أيا كان تواضعها .

إن تدعيم الأمم المتحدة يعد في رأينا شرطا أساسيا لإقرار السلم . فنحن نعتقد بصدق انه إذا استخدمنا الآليات المذكورة في الميثاق واستفدنا من نظام الامن الجماعي المزودة به المنظمة واستغللنا كل امكاناتها فإننا نستطيع أن نخطو بثقة صوب مستقبل أفضل .

وعليه ، فإن وفد بوليفيا يمتدّد انه من الضروري النهوض بالسلم باطّراد ولبلوغ تلك الغاية ، يتعيّن أن نواصل ونعزز الاتصالات بالمنظمات غير الحكومية وجميع المؤسسات المهمة بقضية السلم بغية وضع برامج جديدة لزيادة الوعي الدولي وتعبئة الموارد البشرية .

ومن المهم أيضا أن تواصل مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة ، بوصفها أداة لنشر المعلومات في البلدان ، وضع برامج لنشر معلومات عن أهداف المنظمة المتمثلة بمون السلم وتحقيق الوثام الدولي . وفي المحصلة النهائية ، إن منظمتنا هي منظمة الشعوب المتحدة التي تؤيد الهدف المتمثل في إنقاذ أجيال المستقبل من ويلات الحرب .

يود وفد بوليفيا أن يعبر عن تقديره للأمين العام على تقريره وعلى الأعمال التي قام بها لإعمال برنامج السنة الدولية للسلم . كما نطلب اليه أن ينقل الى أمانة السنة الدولية للسلم تقديرنا على العمل الذي قامت به .

وفي الختام ، أود أن أشير الى الأنشطة التي قامت بها حكومة بلدي في مجال الاحتفال بالسنة الدولية للسلم ، وقد بدأت تلك الاحتفالات بتشكيل لجنة خاصة برئاسة وكيل وزير الخارجية ، وتضم في عضويتها منظمات حكومية ووكالات غير حكومية . وقد أعدت اللجنة برنامجا من الأنشطة واسع النطاق ، نفذ في شتى مدن الجمهورية . ولا حاجة بي أن أذكر تلك الأنشطة لأنه سبق أن وزعت "تلك المعلومات" .

السيد نيامدو (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إن سنة ١٩٨٦ ،

التي أعلنت سنة دولية للسلم ، ذات أهمية خاصة في تعبئة الأعمال والجهود المبذولة من جانب جميع القوى المحبة للسلم بغية وقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح . أما بخصوص الاحتفال بالسنة الدولية للسلم ، فإن جميع الشعوب ، الى جانب الأمم المتحدة ، مدعوة لبذل جهود جبارة للدفاع عن السلم وعن مستقبل البشرية . لقد قرأ وفد بلدي باهتمام تقرير الأمين العام عن إعمال برنامج السنة الدولية للسلم . وعلى حين أنني لا اتنبأ بما ستسفر عنه السنة ، فأنتي أود أن أقول أن هناك دولا كثيرة ومنظمات وأشخاصا أصبحوا يشاركون مشاركة فعالة في إعمال برنامج السنة الدولية للسلم .

ويوضح التقرير بجلاء أن الكفاح من أجل السلم قد أصبح الشغل الشاغل للمجتمع البشري بأسره . كما أن الاستنتاجات التي يخلص إليها التقرير والاقتراحات الواردة فيه تستحق مزيدا من الدراسة الممحة .

أما وقد اطلعنا على أعمال برنامج السنة الدولية للسلم ، فإنه لا يمكننا أن نغفل توجيه الاهتمام للمبادرات الرئيسية المتمثلة بالسنة الدولية للسلم ، مثل الاقتراح السوفياتي بالحد من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل بحلول نهاية هذا القرن ، والوقف المؤقت الانفرادي لجميع التفجيرات النووية ، الذي مسد العمل به حتى ١ كانون الثاني/يناير ، والاقتراح الذي تقدمت به البلدان الاشتراكية مجتمعة لإنشاء نظام شامل للأمن الدولي ، وغير ذلك من المبادرات .

لقد توقع الشعب المنغولي ، شأنه في الواقع شأن جميع شعوب العالم ، الشيء الكثير من اجتماع القمة السوفياتية الأمريكية الذي انعقد في ريكيافيك ، في آيسلندا . إلا أن وفد بلدي يرى أن ذلك الاجتماع في ريكيافيك قد أصبح حدثا سياسيا رئيسيا ، لا بالنسبة للعلاقات السوفياتية الأمريكية فحسب ، بل أيضا بالنسبة لمسألة مصير العالم بصورة عامة . ونتيجة للاقتراحات والتنازلات الهامة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي ، أوشك الاجتماع على التوصل إلى اتفاق بشأن نطاق واسع من القضايا المتمثلة بالحد من الأسلحة وتخفيضها . ويتعين مواصلة تلك المفاوضات وإثراء الاقتراحات وتنفيذها . وإننا نأمل في أن يظهر الطرف الآخر الإرادة السياسية والمرونة الضروريتين ، على الرغم مما حدث .

ونود أن نضيف أيضا أن روح وجوه الإعلان الذي اعتمده المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في هراري يماثلان تماما في كثير من جوانبهما مقاصد وأهداف السنة الدولية للسلم .

إننا نرحب ببعض الاتجاهات السياسية التي أخذت تتكشف الآن في مؤتمر جنيف لنزع السلاح ، كما نرحب بنتائج مؤتمر استكهولم بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ، الذي اختتم مؤخرا .

إن جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد بقوة الحد من التهديد بالحرب ، وبمسورة خاصة الحرب النووية . كما اننا نؤيد التخلي عن استخدام القوة في العلاقات الدولية وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة . لقد تقدم وفد بلدي ببعض الاقتراحات الهامة في مؤتمر نزع السلاح وفي الجمعية العامة تستهدف تدعيم وتعزيز السلم الدولي ، معيا لتقديم أي إسهام يخدم هذا المقصد النبيل .

كما شارك ممثلو قطاع عريض من شعب بلدي في الاحتفالات التي اقيمت بموجب برنامج السنة الدولية للسلم . ونود أن نشيد بشكل خاص بعمل المؤتمر العالمي لدعاة السلم الذي انعقد في كوبنهاغن ، والذي ننظر اليه باعتباره مشاركة هامة في تنفيذ مقاصد واهداف السنة الدولية للسلم وفي التطوير والتعزيز ، في المستقبل ، للحركات الداعية للسلم بين الرأي العام العالمي ، والتحرك من أجل نزع السلاح والتقدم الاجتماعي . وكجزء من الاحتفال بالسنة الدولية للسلم ، عقدت تجمعات جماهيرية واجتماعات لممثلي مختلف القطاعات العمالية في بلدي . كما نظمنا مسابقات ومعارض لوحات موضوعها السلم . كما احيينا حفلات غنائية سياسية ونظمنا مباريات رياضية تحت شعار "من أجل السلم" .

وقد خُصمت بانتظام برامج في الإذاعة والتلفزيون للسنة الدولية للسلام ، وقُدّمت دروس عن السلم في جميع المدارس ومعاهد التعليم وُجمعت توقيعات شارك فيها أكثر من نصف سكان منغوليا وعملت الاذاعة والتلفزيون والصحافة على نطاق واسع في تناول الأحداث العديدة التي نُظمت في البلدان الأجنبية فيما يتعلق بالسنة الدولية للسلام ، ومدّرت طوابع وبطاقات بريدية في موضوع السنة الدولية للسلام ، فيما يزمع الإعداد لتدابير أخرى .

ويؤيد وفدي الرأي القائل بأن السنة الدولية للسلام قد أصبحت حدثا رئيسيا في سياق الجهود التي تبذلها الدول والشعوب لحفظ وتعزيز السلم ، فقد ساعدت بصورة ملموسة على قيام تأييد الرأي العام العالمي لأهداف السلم ونزع السلاح . وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج السنة الدولية للسلام ، يسرنا أن نلاحظ أن عددا من الدول والمنظمات الدولية قد أبلغت الأمين العام بما انجزته على الصعيد الوطني .

ويشعر وفدي بأشد الإمتنان لتلك الدول والمنظمات لما أبدته من اهتمام بممارسة حق الشعوب في السلم ، ونرى أن بذل المزيد من الجهود لتعزيز حق الشعوب في السلم يشكل مساهمة كبيرة في نصره الشعوب في قتالها من أجل حياة سلمية . ومما يدعو الى الارتياح ملاحظة ان روح إعلان حق الشعوب في السلم ما برحت تلقى تأييدا متزايدا على مستوى المجتمع الدولي . وأود في هذا الصدد أن أشير الى إعلان الدول الست الصادر في المكسيك في ٥ آب/اغسطس من هذا العام . يبدأ الإعلان بالكلمات التالية :

"لقد اجتمعنا اليوم لإعلان حق الشعوب في السلم لكي نؤكد من جديد إخلاصنا للدفاع عن هذا الحق ولكي نضمن الوجود المستمر للبشرية" . وينتهي الإعلان بهذه الكلمات "لكل شعب الحق في السلم ومن واجبه القتال في سبيله" . ومن واجب كل دولة اتخاذ الاجراءات لتعزيز ممارسة الحق في السلم . وعلى هذا الاساس فقد أبنت بلدان كثيرة استعدادها لمزيد من المشاركة في تنفيذ أحكام الإعلان



والتعاون مع الأمم المتحدة في هذه المسألة . وترى جمهورية منغوليا الشعبية ان التنفيذ العملي والوطيد من جانب جميع الدول لاحكام إعلان حق الشعوب في السلم سيساعد على تدعيم السلم والامن الدوليين وإزالة تهديد الحرب النووية . ومن رأينا أن على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تخصص مزيدا من الاهتمام لمسألة تنفيذ أحكام الإعلان الذي أشرت إليه أعلاه . ومن رأينا أن على الجمعية العامة أن تواصل النظر في مسألة تنفيذ أحكام الإعلان مرة كل سنة أو كل سنتين .

وفي ضوء ماسبق ، يتشرف وفدي بمعرض مشروع القرار A/41/L.10 باسم بلغاريا ، والجمهورية العربية الليبية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وفييت نام ، وكوبا ، وموريتانيا ، ونيكاراغوا ، ووفد بلدي . وبما أن مشروع القرار هذا إجرائي في طبيعته ولا تترتب عليه اثار مالية ، فإن مقدميه يأملون في أن يتاح اعتماده بغير تصويت .

السيد بولاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرى الوفد

البولندي ان إعلان الجمعية العامة هذه السنة بوصفها السنة الدولية للسلم كان قرارا حاسما ، إذ عبر عن القلق العميق الذي يساور المجتمع الدولي بشأن الحالة الخطيرة الراهنة للشؤون الدولية والتهديد النووي المتزايد .

وكما يمكن أن نرى من تقرير الأمين العام فقد هيأت السنة الدولية للسلم زخما لمجموعة من الأنشطة التي تمت لصالح السلم مواء على الصعيد الوطني أو الدولي . وجاء تنفيذ برامج السنة مؤكدا للدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز ومون السلم والامن الدوليين .

والاهم من ذلك أنه أكد ان السلم يمثل أسمى قيمة للعالم بأسره . إن حفظ وتدعيم السلم يتطلبان جهودا مشتركة من جانب الدول كافة بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاجتماعية ، ولا يمكن تحقيق التقدم من خلال المواجهة فهو لا يتحقق إلا مسن خلال الحوار والتعاون البناء . وقد ثبت ذلك مثلا في ستوكهولم وفي اجتماع زعيميه

الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في ريكيافيك الذي أظهر أيضا الأهمية الكبيرة لتلك العوامل .

وينبغي التشديد على أنه خلال هذه السنة طرحت البلدان الاشتراكية وغير المنحازة مبادرات جديدة وجريئة بهدف وقف سباق الاسلحة ومنع انتشاره الى الفضاء الخارجي . وقد طرح الاتحاد السوفياتي مقترحات لم يسبق لها مثيل لتخليص العالم من جميع الاسلحة النووية بنهاية هذا القرن . ومن المهم أن الاتحاد السوفياتي لم يقسم خلال السنة الدولية للسلم حتى باجراء تجربة نووية واحدة ، وذلك وفقا للوقف المؤقت الانفرادي على التجارب النووية .

وقد قدمت الدول الاشتراكية بما فيها بولندا اقتراحا بعيد المدى كي تنظر فيه هذه الدورة للجمعية العامة يقضي باقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين يشمل الدول كافة . وعند طرح هذا الاقتراح ، كنا ننطلق من الافتراض بأن العصر النووي يقتضي فكرا سياسيا جديدا بفية ضمان السلم والامن لكل دولة .

لقد أوضح الأمين العام ، في بيانه الحافز على التفكير في حفل جرس السلم الذي نظم بمناسبة اليوم الدولي للسلم ، ان العمل من أجل السلم حلا للأزمة العالمية "يجب أن يتعدى توجيه النداءات البديهية ، ولكن التي تكون سطحية في كثير من الأحيان ، الى القيام بعمل جسور وشامل" . لذا فإنني أعتقد أن مناقشتنا بشأن السنة الدولية للسلم ، خلال هذه السنة التي تواجه فيه المنظمة صعوبات جسيمة ، ينبغي أن تتناول قضايا ملموسة وأن تكون موجهة نحو العمل . في العام الماضي استغرق اعتماد الإعلان المتوازن للسنة الدولية للسلم بتوافق الآراء بضع دقائق فقط من جلسة الاحتفال الرسمي بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة . ولكن مهما قلنا فلن نغالي فسي التأكيد على أهمية تأثير هذا الاعلان . فخلال هذه السنة ، اشترك ملايين البشر في جميع أنحاء العالم معا في أحداث هتى للإعراب عن اهتمامهم بالسلم . وهم يتوقعون الآن منا ، نحن ممثلي الدول الأعضاء ، لا مجرد ايماءة تقدير بل أن نعد مبادئ توجيهية اضافية تتعلق بكيفية العمل من أجل السلم بطريقة متناسقة ومتضافرة . إن الأمم المتحدة وحدها هي التي تستطيع وضع هذه المبادئ التوجيهية وهي وحدها التي تستطيع أن تدمج هذا العمل ضمن أغراض الميثاق وأهدافه . إن السنة الدولية للسلم ليست مجرد صفحة أخرى في قائمة الأحداث الدولية ، بل هي التزام عريض نشترك في تحمله اليوم وغدا .

لقد دفع الشعب البولندي طوال تاريخه أغلى التضحيات في سبيل السلم . ولذا لا تدخر بولندا جهدا لتعزيز قضية السلم والامن . وقد أولت السلطات البولندية الاحتفال بالسنة الدولية للسلم في بلادي عناية خاصة . فقد كانت السنة بالنسبة لنا ، في المقام الأول ، فرصة لاتخاذ تدابير محددة من أجل بلوغ أهدافها . وإنني أعتقد أن مؤتمر المشغفين من أجل المستقبل السلمي للعالم الذي عقد في وارسو في كانون الثاني/يناير الماضي ، واجتماع "السلم للأطفال" الذي عُقد في شباط/فبراير والمسابقة الدولية للملصقات ، المعروفة الآن في مقر الأمم المتحدة ، هي أنشطة قد أسهمت جميعها في تحقيق أهداف السنة على الصعيد العالمي . وقد شعرنا بسرور حقيقي

لاستضافة اجتماع لفريق خبراء شكَّله الأمين العام لمناقشة عملية التحضير للعيش في سلم وسيجتمع هؤلاء الخبراء مرة أخرى قريباً في اليابان . كما لاحظنا بارتياح أنه قد تم الاضطلاع بأنشطة غير حكومية متنوعة اشترك فيها باحثون بولنديون وجماعات دينية وفنانون وشباب . واضطلعت اللجنة البولندية للاحتفال بالسنة الدولية للسلم بدور نشط في تنسيق الاحداث الوطنية وتسهيل الاتصالات الدولية . كما قدرنا مبادرة الأمين العام بعقد اجتماع استشاري للجان الوطنية في روما في تموز/يوليه الماضي .

في رأي وفدي أن كثيراً من المقترحات والبيانات التي قدمت في سياق السنة الدولية للسلم سيكون لها أثر بعيد المدى . فالخطة الرامية الى ازالة الاسلحة النووية قبل نهاية هذا القرن ، وهي الخطة التي اشرت اليها آنفاً ، قد قدمها الأمين العام ميخائيل غورباتشوف فيما يتعلق بهذه السنة . واعتمد مجلس الامن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وشائق خاصة تؤكد مجدداً على الالتزام بالسلم . وأشارت البرلمانات وكبار المسؤولين في بلدان كثيرة الى السنة بوصفها فرصة لتعزيز أسس السلم . واتخذت دراسة البابا يوحنا بولس الثاني مبادرة بتخصيص يوم للصلاة من أجل السلم . وكل ذلك يوضح الحاجة الى القيام بعمل سريع له مغزى من جانب الجمعية العامة .

وفي العام الماضي ، قدمت بولندا قرارات بشأن السنة الدولية للسلم اتخذت بتوافق الآراء . ولكننا نعتقد أن النص المعروف الآن في الوثيقة A/41/L.9 لا يفي بكل المقاضيات اللازمة كيما يعتمد دون اللجوء للتمويت . ولكننا نرحب بالفرصة لإجراء المزيد من المشاورات وندعو جميع الوفود الى العمل في سبيل التوصل الى توافق في الآراء في أقرب وقت ممكن .

وثمة فكرتان يمكنهما أن توضحا الافاق المحتملة للعمل من أجل السلم في السنوات المقبلة . تشمل الفكرة الأولى بعملية التحضير للعيش في سلم التي تلقى اليوم اعترافاً واضحاً بأنها عنصر أساسي في بناء صرح السلم . فإذا كنا ملتزمين بأن يكون القرن الحادي والعشرون قرن السلم المستقر لأطفالنا ، فيجب أن نبدأ العمل

الضروري الآن ، ليس في المحافل الدبلوماسية فحسب بل أيضا في المدارس والجامعات والحلقات والدورات الدراسية والكنائس ووسائل الإعلام الجماهيري ودوائر الفنون الجميلة . في العام المقبل ستعرض الجمعية العامة تنفيذ الإعلان الخاص بتحضير المجتمعات للعيش في سلم ، الذي اعتمد بناء على مبادرة بولندا في ١٩٧٨ . ووفدي على استعداد ، أخذا في حسبان أهمية هذا الموضوع واعترافا منه أيضا بضرورة زيادة فعالية مناقشات الجمعية العامة ، للتعاون مع الوفود الأخرى لجعل هذا الاستعراض عمليا ومجديا بقدر الإمكان . وثمة فكرة أخرى أشار إليها بايجاز وزير خارجية بولندا السيد ماريان اوجيخوفسكي خلال المناقشة العامة ، فقد طرح فكرة تنظيم السنة الدولية للأسرة كدليل على الاهتمام العالمي بالاعتراف بالوحدة الاجتماعية الأساسية لحياة البشر . ويبدو من الملائم ، ونحن ننظر في هذا الاقتراح ، أن نقيم أهمية دور الأسرة في بناء صرح السلم وفي التحضير للعيش في سلم سواء بسواء . فمن شأن هذا البحث أن يوضح بصورة أكبر أهمية أن تتناول الأمم المتحدة بنهج متكامل الشواغل البشرية المركبة . إن السنة الدولية للأسرة لا تحتاج - كما كان الحال بالنسبة للسنة الدولية للسلم - إلى أجهزة دولية معقدة أو إلى مؤتمرات كبيرة أو نفقات باهظة . كل ما نحتاجه هو الأمر المعنوية ذاتها في جميع القارات والأمم ، وهذه الأمر تيسر حاجتها إلى السلم في حياتها .

فلنطور بقدر أكبر عمل المنظمة القائم على توافق آراء هذه الجمعية العامة على أن تعزيز السلم هو الهدف الرئيسي للأمم المتحدة . ولنحول سنة السلم إلى عهد دائم من السلم خال من تهديد كارثة المحرقة النووية وكل أسلحة التدمير الشامل الأخرى . إن هذه النظرة المتفائلة تحتاج إلى إجراء حاسم من منظماتنا ، وإلى عمل دؤوب وحسن النوايا من جميع دولها الأعضاء وجميع الشعوب في أسرة الأمم .

وينبغي لبرنامج عملنا أن يخلق عالما يكون بمقدورنا أن نكفل فيه لكل فرد في

كوكبنا حياة تليق بأن يحيهاها البشر .

السيد بوي خوان نهات (فبيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان

الأمم المتحدة التي أنشئت منذ أربعين عاما في أعقاب تجربة الحرب العالمية الثانية المريرة تمثل أماني البشرية في السلم والتعاون الدولي والتقدم الاجتماعي . ويعلمن ميشاق الأمم المتحدة بعبارات لا لبس فيها أن المبرر الأساسي لوجود المنظمة هو "انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب" .

وبغفل النضال الشاق للقوى المحبة للسلام في العالم استمتع العالم بأطول فترة سلام في هذا القرن دون نشوب حرب عالمية ثالثة . غير أن البشرية قد دفعت خلال الأربعين عاما الماضية الى حافة المحرقة النووية ونشبت المنازعات مرارا في أرجاء كثيرة من العالم . وقد تسبب في وجود هذا الجانب السلبي من صورة العالم الأعمال التي تقوم بها بعض البلدان التي تحاول باستمرار فرض رغبتها وارادتها على شعوب أخرى . وقد لجأت هذه البلدان الى جميع السبل الى تمكنها من تحقيق هدفها وهو التسابق المحموم على التسلح وفرض الحصار الاقتصادي والتدخل العسكري والحروب العدوانية ... الخ .

وفي ضوء الحالة الدولية السائدة حاليا ، التي تواجه فيها البشرية تزايد ترسانات الاسلحة النووية القادرة على تدمير العالم عدة مرات ، تدعو الحاجة الماسة الى بذل جهود متضافرة ومكثفة أكثر من أي وقت مضى . وكان اعتماد الدورة الأربعين للجمعية العامة لاعلان السنة الدولية للسلم استجابة لتطلعات الشعوب في جميع أنحاء العالم لتحقيق السلم . وكما ذكرت الجمعية العامة رسميا في دورتها التاسعة والثلاثين في اعلان حق الشعوب في السلم فان "شعوب كوكبنا لها حق مقدس في السلم" ، وخلو الحياة من الحروب هو الشرط الدولي الرئيسي للرفاهية المادية والتنمية والتقدم للبلدان والتنفيذ الكامل للحقوق والحريات الأساسية التي دعت اليها الأمم المتحدة .

وخلال العام الماضي انتشرت حركة السلم في جميع القارات وضمت ملايين الناس من مختلف الالوان والاعمار والمهن والاتجاهات السياسية . ومما يبعث على الرضا أن هناك أكثر من ٢٠٠ منظمة غير حكومية اشتركت في الحملة من أجل تحقيق أهداف السنة الدولية

للسلم . وقد عبرت الشعوب بأنشطتها المتنوعة في الاحتفال بالسنة الدولية للسلام مثل "سباق الدراجات من أجل السلم" و "سباق العدو حول العالم" والاجتماعات داخل المدن والاجتماعات الجماهيرية عن قلقها بشأن موضوع منع الحرب والدفاع عن السلام ، كما أظهرت تأييدها لاتخاذ تدابير محددة وبناءه لتحقيق ذلك الهدف .

وقد شهد هذا العام أيضا ، ١٩٨٦ ، جهودا لا تعرف الكلل بذلتها البلدان المحبة للسلام تستهدف اتخاذ تدابير محددة لايقاف سباق التسلح وتدعيم وتعزيز السلم والأمن والاستقرار في العالم . وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، قدم الأمين العام ميخائيل غورباتشوف برنامجا شاملا لنزع السلاح جاء في حينه ، يهدف الى القضاء على جميع الاسلحة النووية وغيرها من الاسلحة ذات القدرة على التدمير الشامل على مراحل تبدأ من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ ، وبذلك فتح أمام العالم أبواب أمل حقيقي في ايجاد عالم خال من الاسلحة النووية . وقد توصل مؤتمر قمة عدم الانحياز المعقود في هراى الى عديد من الاقتراحات الهامة بشأن نزع السلاح . وفي أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الاوسط قدمت بين الحين والآخر اقتراحات تهدف الى تخفيض مستوى المواجهة العسكرية والسياسية والتشجيع على الحوار .

وفي السنوات الأربعين الماضية ، ومنذ توقيع ميثاق الأمم المتحدة ، كانت منطقة جنوب شرقي آسيا هي المكان الوحيد الذي لم ينعم بالسلام في العالم . وقد فرضت القوى الامبريالية والرجعية على الشعب الفيتنامي عدة مرات حروب العدوان . وخلال الأربعين عاما الماضية وحتى قبل أن تصبح فييت نام عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة ، خاض الشعب الفيتنامي نضالا لا يلين لا من أجل الاستقلال فحسب ، وانما من أجل تحقيق السلام في المنطقة أيضا . والشعب الفيتنامي ، أكثر من أى شعب آخر ، يصبو الى تحقيق السلم من أجل اعادة بناء بلاده . وفييت نام مستعدة لبذل كل ما في وسعها للاسهام في تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة ، ومن ثم في الحفاظ على السلام العالمي .

والشعب الفيتنامي ، مثله مثل الشعب الكمبوتشي وشعب لاو على طول تاريخهما ما انفك يواجه أعداء مشتركين أكثر منه قوة خصوصا من الناحية العسكرية . وقد أشهبت

الحقائق التاريخية أن التضامن النضالي بين الشعوب الثلاثة كان أشد أسلحتها فعالية ضد المعتدين الأجانب والعامل الذي يضمن السلام لكل شعب وللمنطقة بأسرها . ولن يستطيع الجدل الكاذب ، وخصوصا من جانب الذين قاموا بالعدوان على شعوب الهند الصينية الثلاثة أو الذين ساعدوا في شن الحروب عليها ، أن يغير هذه الحقيقة التاريخية .

وفي هذا العام استجاب شعب فييت نام ، مع الشعوب المحبة للسلام في جميع أنحاء العالم ، الى اعلان السنة الدولية للسلام بأنشطة حماسية ، وكانت هذه الأنشطة تعبيرا حقيقيا عن تطلع الشعب الفيتنامي للسلام . ومنذ عام ١٩٨٥ شكل مجلس وزراء فييت نام اللجنة الوطنية للاحتفال بالسنة الدولية للسلام تحت رئاسة السيد فان آن ، نائب رئيس الجمعية الوطنية في فييت نام . وقامت مختلف فروع الحكومة ، كل في نطاق اختصاصه ، وكذلك المنظمات الجماهيرية ، بتنظيم أنشطة متنوعة لتعبئة حركة السلام والنهوض بالاعلام والتوعية فيما يتعلق بالسلام . وقد أعد تقرير عن أنشطة فييت نام للاحتفال بالسنة الدولية للسلام وتنفيذ اعلان حق الشعوب في السلم وأرسل في وقت مبكر الى الأمين العام للأمم المتحدة وأصبح الآن واردا في الوثيقة A/41/586 و Add.1 من وثائق الجمعية العامة . وهناك تقرير أحدث وأكثر تفصيلا أرسل الى الأمين العام ومن المنتظر أن يعمم بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة في وقت قريب .

وفي اطار سباق الجرى حول العالم الذي أقيم تحت رعاية مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ستشارك فييت نام في المارشون الدولي لحمل الشعلة من أجل السلم في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر . وبهذه المناسبة سيعقد اجتماع كبير يحضره عشرات الآلاف من المواطنين في العاصمة هانوى بحضور السيد فام فان دونغ رئيس مجلس الوزراء في فييت نام .

ما انفك السلم أعز أمنية للجنس البشرى ، ويتطلب الحفاظ عليه أيضا أن تبذل الشعوب جهودا مستميتة . وفي مواجهة التطورات الخطيرة الجديدة في الحالة الدولية ، فان الحاجة تدعو الى مزود من التفكير الخلاق والعمل للدفاع عما أنجزناه على مدى



السنوات الأربعمين الماضية وتمزيهه في النضال من أجل السلم ، حتى يمكن إقامة سلم حقيقي دائم على الأرض . وبينما قامت السنة الدولية للسلم بدور هام في هذا النضال ، فإننا ينبغي أن ن فكر في السنة الدولية للسلم ونعمل في سبيلها وقبل كل شئ : العمل من أجل السلم .

السيد وجيواردان (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اننا

نتذكر أنه منذ عام مضى اعتمدت الجمعية العامة بالاجماع اعلان السنة الدولية للسلم ، وبالتالي من السليم للغاية ، أن تعكف في نهاية تلك السنة على تقييم تأثيرها على الشعوب في جميع أرجاء العالم .

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد وضعت بكل حكمة بموجب القرار ١٠/٤٠ برنامج عمل للسنة الدولية للسلم . وقد كانت هناك ردود فعل على المستوى الوطني على ذلك المقترح . فقد تشكلت لجان التنسيق وهيئاتها في أكثر من ٤٠ بلدا . وهناك بلدان أخرى ، كانت قد أشققت على نفسها بالفعل بوضع برامج للاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، وضعت برامج للاحتفال بالسنة الدولية للسلم على الرغم من التزاماتها الأخرى .

يتعين علي أن أشير الى أن هذه الاحتفالات لم تقتصر على المستوى الوطني بل امتدت الى المسرح الدولي أيضا بواسطة دول تتعاون فيما بينها . كذلك كان الحال عندما تولت دولة عضو في المنظمة القيام برعاية المعرض الدولي لرسوم الأطفال ودعت طلبة المدارس من دول أخرى للمشاركة . ونحن ندرك أيضا أن وضع برنامج للمشاركة نفذ في روما في تموز/يوليه عام ١٩٨٦ ، حيث أشارت بيانات اللجان الوطنية الى أن هناك مشاركة واسعة في هذه البرامج . وقد شملت تلك الأنشطة برامج تربوية كما أسفرت عن تعهد الدول بتقديم التمويل على أساس طوعي .

يشعر وفد بلادي بالتشجيع بتلك التعبيرات عن الأمل في مفهوم السنة الدولية للسلم ، كما يشجعنا غاية التشجيع الاهتمام الذي أولي لموضوعات كمنع السلاح وتحدييد الأسلحة وتدابير الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة وفوق كل شيء الكفاح ضد العنصرية والفصل العنصرى .

ان وجود هذا القسط الوفير من الوحدة في المحفل الدولي لا يشير الدهشة خاصة ان شعوب العالم ، مهما كانت معتقداتها واتجاهاتها وألوانها وعقائدها ، تلتزم بشكل متزايد باحلال السلم . فالمؤتمرات والاجتماعات العامة والندوات الخاصة بمسائل محسلة نزع السلاح والتعليم من أجل السلم والعلم والسلم والمشكلات واحتمالات السلم تدل على

أن الكبار والصغار هم دعاة متفانون من أجل السلم . ومن الصحيح اذن أن يحتفل في مدينة اسيزى بايطاليا في ال ٢٧ من تشرين الأول/أكتوبر بيوم للصلاة . لقد أدت مشاركة المنظمات غير الحكومية الى إثراء هذا البرنامج ، فتلك المنظمات قد شاركت بشكل فعال في ابراز بعض الموضوعات المحددة أو شاركت فيما بينها في النهوض بمفهوم السلم .

لقد أنشئ صندوق استئماني لهذا الغرض بموجب تعهدات مستقلة على أساس طوعي ، وتم جمع مبلغ كبير من المال . ان هذا الجهد وردود الفعل المتحمسة في جميع أرجاء العالم من قبل منظمات مثل مليون دقيقة للسلم والنداء الدولي وجولة العدو الأولى حول الأرض التي انطلقت من مكان الأمم المتحدة وانتهت في نفس هذا المكات ، انما تشير الى أن السلم ليس بمفهوم يحفظ في جدول أعمال الأمم المتحدة فقط . فهو أمل وحلم وهدف للبشرية جمعاء سواء في الماضي أو الحاضر . ان الشعوب طالما تطلعت الى السلم ، وعانت ماديا وذهنيا من ابتعاد هذا الهدف المقدس عنها . فالسلم هو التربة التي يمكن أن تزدهر فيها زهور البشرية . وهو يحتاج الى بيئة غير ملوثة بالاضغوط والحروب والمعارك .

ان السلم لن يتأتى الا اذا تجمع زعماء شتى الدروب الانسانية ، وتقدموا الى الامام لتوضيح الطريق الى السلم . وكما يستقر السلم ينبغي منع الحرب ولا يمكن أن يحقق ذلك الا اذا استطعنا استئصال عوارض المرض الذي ابتلي به الذهن الانساني ، والاستعاضة عنه بالالتزام بنصرة السلم . فلا بد من أن يسيطر الشعور الروحي على ذهن الانسان . ان جيلنا يتحمل مسؤولية خاصة لأن البشرية أصبحت تدرك الآن فقط أن التقدم التكنولوجي لا يعني تلقائيا الرفاهية والسعادة ، كما كان الاعتقاد سائدا فيما مضى . فقد بدأت البشرية الآن تسلم بأن المزايا التكنولوجية والمادية ليست هي العلاج المطلوب لأزمة روحية متزايدة العمق ، أزمة لو سمح بتفاقمها ، فانها قد تؤدي في النهاية الى استئصال الانسانية والقيم الروحية وتدميرها في آن واحد .

ان هذا الأمر له طابع ملح وينبغي أن نبذل كل جهودنا كي نقترح أفكارا علمية ونطورها بحيث تكون لها صلة بأهم مجالات النشاط الانساني . ان من شأن هذه الافكار لو

ترجمت الى حقيقة واقعة أن تعيد احياء السلم على النطاق العالمي . فهناك حاجة اذن الى الاحتفاظ بموضوع السلم في أعلى القائمة . نحن نمر الآن بأزمة في شؤون الانسان . فلو استطعنا أن نواجه تلك الموجة فسوف نتمكن من أن نفوق من مأزق نفسي ما زال يواجه أذهاننا الى الدمار والخراب كمصير حتمي للبشرية جمعاء . انه ليس بالمستحيل على هذا الجيل الذي يتخبط في كوارث وتهديدات أن يجد طريقه الى الخلاص . ان جهد شق طريق السلام هو جهد شعبي . وهذا يفسر لماذا يتعين القضاء المسؤولية على الشعوب دون زيادة الأعباء الملقاة على مؤسسة تعاني من ثقل الحمل أملا .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥